مؤسسة فورد

منتدى التعليم العالي

٢٠٠٦/٢٠٠٥

حلقة نقاشية حول:

إشكاليات البحث العلمي الاجتماعي في مصر

(مقاربة تنموية)

الأربعاء ٢٢ فبراير ٢٠٠٦

إعـــداد

أ.د. ضياء الدين زاهر

رئيس مركز التعليم المفتوح

جامعة عين شمس

البحث الاجتماعى: أزمة احتضار: أم أزمة نمو؟

أتصور هذه الدراسة مقدمة لتحليل ثقافى متعمق لمجمل حركة العلم والتكنولوجيا فى المجتمعات المصرية، باعتبار أن دراسة البحث العلمى الاجتماعى لا يمكن أن تنفصل عن دراسة البحث العلمى الطبيعى، وكلاهما لا يمكن فصله عن السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع المصرى، وعن حركة التنمية البشرية فيه.

وإذا اعتمدنا على مفهوم النموذج الأساسى (البراديم Paradigm) ذلك الذى اقترحه "توماس كون" والذى يمثل فيما يمكن أن يمثله، خريطة فكرية أو طريقة للنظر إلى العالم وتوجيه التنظير والبحث العلمى، ووصف طرق تغير التخصصات والمؤسسات العلمية، (للمزيد حول هذا المفهوم انظر: زاهر ١٩٨٩، Kuhn 1970) فإننا نجد أن البحث العلمى الحالى وليد "نموذج أساسى" تقليدى، ينطلق من تصور للعلم يجعله يسير فى خطوط منفصلة بعيدة التأثر بالتغير الحادث فى الأبنية المجتمعية المحيطة به، الأمر الذى يترتب عليه فصل العلم عن بيئته، وجعله ينكفئ على ذاته متجاهلاً قضايا ومشكلات المجتمع وإشكالياته، كما يقوده إلى الاستغراق فى دراسة موضوعات تقليدية وهامشية، متجنباً – فى الأغلب الأعم – أية دراسات حقيقية لمشكلات حقيقية إلا فى إطار تجزيئى لا رابط له، وبالتالى حامت رؤاه حول مناطق ومجالات معزولة عن واقع البشر وهمومهم واحتياجاتهم الحقيقية وعن احتياجات العمل والإنتاج، وباتت وظيفته إعادة إنتاج المجتمع أكثر من نقد واقعه والسعى لتطويره وتغييره، وإن كان فى حالات استثنائية قد استطاع توظيف نتائجه لتطوير هذا الواقع والارتقاء به.

وفى هذا (النموذج الأساسى) التزمت الجامعات المصرية ومراكز البحوث بهذه الخصائص، نظراً لعوامل أساسية فى مقدمتها، الحداثة النسبية لنشأة هذه الجامعات ما جعلها تحاكى وتقلد هذا النموذج وذلك لأنه هو السائد والمهيمن، وأيضاً لأن تمسكها بهذا النموذج قد مكنها، نظرياً، خلال الفترة الأولى من نشأتها من إحراز بعض النجاحات، الجديدة على المجتمع المصرى، كنجاحها فى تقديم قيم ثقافية جديدة، وتوزيع القوى الاجتماعية الجديدة، وتغير معايير الوجاهة الاجتماعية، والتأثير فى المؤسسات الاجتماعية التقليدية، وتحويل بعضها إلى مؤسسات حديثة، وحل بعض مشكلات التعليم، وتخفيض نسب الأمية، ورعاية الأسرة والطفولة، والمساعدة فى إدارة المؤسسات الاجتماعية، ومحاربة التفكير الخرافى، وتطوير الأداء ومعالجة بعض المشكلات الاقتصادية، ورصد الانحرافات والظواهر الاجتماعية السيئة، وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية.. إلخ وقد أضفى هذا كله، على البحث العلمى الاجتماعى، فى البداية، هالة من التعظيم والتقدير.

على أنه مع أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بدأت هذه الهالة تخفت ويشحب تأثيرها نتيجة لهبوط أداء الجامعات، وتراجع قدرتها على مواجهة المشكلات المجتمعية المتجددة، وبالتالى فشلها فى تقديم نفس الخدمات والإنجازات التى قدمتها فى الماضى بنفس القوة وبنفس معدلات التسارع. كما أخذ المجتمع ينظر لمسائل الجودة والنوعية قدر اهتمامه بالكم، وبدأ يرفض ما كان يقبله من البحث العلمى الاجتماعى فى مراحل سابقة، وازدادت الشكوك نحوه بعدما كشفت المعالجات النقدية له عن كافة المبالغات والتحريفات التى أصابته وجعلت منه أداة لاستراتيجيات تنموية مغلوطة. وصارت صراعات وتناقضات فكرية بين أصحاب النموذج التقليدى وبين نقاده مما قاد إلى ظهور "أزمة" اختلطت فيها المفاهيم الفكرية والقيم الاجتماعية والعلمية كما سادت حالة من عدم الرضا بين المشتغلين بالبحث الاجتماعى بكل فروعه: الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتربوية والإعلامية وغيرها.

وقد أدى غياب الاتفاق فى الإطار التفسيرى والمنهجى للقضايا المثارة إلى التفكير فى البحث عن نموذج أساسى جديد، يعمل بمثابة إطار لفهم وتحليل وتفسير وبحث الظواهر المجتمعية تنموياً وتوجيهها.

وقد زاد من أهمية البحث عن هذا النموذج الأساسى الجديد تصاعد حدة المستجدات العالمية، وما تمخض عنها من تداعياً مجتمعية؛ إيجابية وسلبية. وفى مقدمة هذه المستجدات التى بدأت تتساقط على مجتمعاتنا "منذ فترة غير قليلة الثورة الصناعية الثالثة، والثورة الديمقراطية، وتصاعد دور المرأة فى القيادة، وتحول النظام الاقتصادى العالمى إلى نظام السوق، والتكتلات الإقليمية – الاستراتيجية الكبرى، والثورة الشاملة فى الفنون والآداب، وثورة الفرد ... إلخ (Nisbitt and Aburdense, 1990).

على أن أكثر هذه العوامل تحريكاً لأزمة البحث الاجتماعى هى الثورة العلمية – التكنولوجيا المتقدمة، والتى تعتبر مصدر كل المستجدات الأخرى بدرجات متفاوتة. وهذه الثورة ترتكز بالأساس على المعلومات وإبداعات العقل الإنسانى فى ثلاثة مجالات أساسية هى: المعلوماتية والاتصالات عن بعد، والهندسة الحيوية.

وقد استطاعت هذه الثورة أن تعيد توزيع الثورة فى العالم، فلم تعد الثروة بشكلها التقليدى – المال والموارد الطبيعية – هى الأساس بقدر ما هى المعرفة والمعلومات. وقد أحدثت هذه الثورة تداعيات كثيرة، وقادت إلى ظهور معارف وتخصصات مهن جديدة، وقضت على أخرى. والأهم أنها أحدثت تحولات عميقة فى البنى المجتمعية، وقادت تغييرات اجتماعية وثقافية مذهلة غيرت من شكل الظواهر الاجتماعية التقليدية، وسببت العديد من المشكلات الاجتماعية الجديدة وبالتالى أصبح التعامل معها يحتاج إلى أساليب واقترابات جديدة ومستحدثة وغير تقليدية. كل هذا قاد إلى تعميق أزمة البحث الاجتماعى وأزمة نموذجه الأساسى الذى يستند إليه ومن ناحية مقابلة فإن أزمة البحث الاجتماعى، تعتبر امتداداً لأزمة عالمية يتعرض فيها البحث الاجتماعى برمته، فى شتى دول العالم لانتقادات متنوعة.

على أننا لابد أن نؤكد فى ضوء ما سبق أن هذه الأزمة للبحث الاجتماعى ليست "أزمة موت" أو "احتضار" بل هى "أزمة نمو وتحد للبقاء"، باعتبارها تعكس ما يتعرض له المجتمع المصرى من تحديات كونية وإقليمية ومحلية، وما يبغيه من أهدافه راقيه تقتضى منه ولوج طريق صعب وشاق، هو طريق **"التنمية البشرية المستدامة"**، والسعى نحو تحقيق الارتقاء بالإنسان المصرى ونوعية حياته.

إن تأمل هذه الأمور يدعونا للتوجه فوراً لتحليل وفهم ثقافى عميق لواقع حركة البحث العلمى الاجتماعى فى إطار السياقات التى تؤثر فيها وتشكله، سلباً أو إيجاباً، لا سيما تلك المتصلة بالمجتمع، سعياً نحو رسم ملامح للصورة المستقبلية والمسارات البديلة لهذا البحث.

ويقتضى هذا الهدف بالضرورة مناقشة بعض الحقائق الصعبة ونحن نعتقد أنه لا حساسية مطلقاً فى مناقشة مسألة مصيرية مثل مستقبل البحث العلمى الاجتماعى المصرى، خاصة وأننا نعتقد أن إداريو الجامعات وأساتذتها باعتبارهم "صفوة الصفوة" فى المجتمع المصرى سوف يلقى على أكتافهم عبء هام وفعال هو السعى لإحداث التغييرات المطلوبة وقيادتها، باعتبارها عوامل التغير الكامنة داخل النظام الأكاديمى والبحثى. وإلا فإن عدم "الأمانة" فى العرض سوف يوسع "الدائرة الشريرة" لتردى البحث العلمى الاجتماعى، ويكرس الواقع المأزوم لهذا البحث الحيوى.

لذا فإن دراستنا تسعى، فى تحليلها النهائى، إلى البحث عن "مخرج" لأزمة البحث الاجتماعى من خلال تحليل متعمق لمنظومته ولسياقاته ولأزمته من خلال تصور ملامح مستقلة وآليات تحقيق هذا المستقبل وكلفته. كل هذا استناداً إلى قناعة مؤداها أنه إذا أرادت مؤسساتنا الجامعية والبحثية أن تظل قادرة على مواجهة تحديات مطلع القرن الحادى والعشرين، فإنه يجب عليها أن تبحث وتطور الكثير من سياساتها الحالية قبل أن تصطدم بزوال عصر "الوفرة".

قناعات أساسية

تأسيساً على ما سبق، فإن الدراسة الحالية تستند – من ضمن ما تستند إليه – إلى عدة قناعات أساسية لعل فـــى مقدمتها ما يأتى:

أ- أن البحث الاجتماعى أبعد من أن يكون مجرد مسألة أو قضية فنية فقط، إنما هو قضية فنية، ومجتمعية، ونضالية فى نفس الوقت. فهو من حيث علاقته التخصصية (اجتماع، اقتصاد، سياسة، علم نفس، تربية .... إلخ) وعبر التخصصية (اجتماع سياسى، واقتصاد سياسى، علم نفس اجتماعى، وتخطيط تربوى، .... إلخ) هو **مسألة فنية بحتة** تحيط بها إشكاليات ترتبط بتقنيات ومنهجيات بحثية لها حدودها. فى حين أن علاقته بالواقع المعاش بتشابكات علاقاته وحساسية أنساقه، وبيروقراطية تنظيماته أو تعدد ثقافاته، تقود إلى **سياقاته المجتمعية** التى يتحرك فيها تأثيراتً أو تأثراً، موضوعاً ومنهجاً، تقليداً وإبداعاً. وهو فى النهاية **مسألة نضالية** من حيث كونه أداة فاعلة فى حركة الإنسان المصرى تلبية لاحتياجاته واحتياجات مجتمعه، وضالعاً فى تحقيق التقدم والرفاهية لهما.

وهذا الإدراك للبحث الاجتماعى يستند إلى فهم للعلم، طبيعى أو اجتماعى، مـــؤداه أن **العلـــم نظـــام اجتمـــاعى للاتصال**، تصح رؤيته "كمؤسسة وكمنهج وكتقاليد تراكمية للمعرفة وكعامل أساسى فى صيانة الانتاج وتطـــوره، وكقـــوة كبرى من القوى التى تسيطر على صياغته معتقدات واتجاهات العالم والإنسان" (برنال، ١٩٨١، ٣٥).

ب- إن البحث الاجتماعى فى دولة مثل مصر التى تتعرض لموجات متزايدة من المخاطر والتحديات الحضـــارية والكونيـــة، وتتناوبها التغيرات والأزمات التى تؤثر ليس فقط على قدرة مؤسساتها المجتمعية على البقاء بل أكثر من ذلك تهدد أمنهـــا الوطنى والقومى، ليحتاج أشد الحاجة إلى "**تخطيط استراتيجى فاعل**" يحلم بالتغيير إلى آفاق بعيدة، ويتحرك فى إطار رؤى مستقبلية مطروحة ويحدد "**مخاطرها**" التى تمثل تهديداً محتملاً ينبغى تجنبه، "**وفرصها الممكنة**" التى ينبغـــى اســـتثمارها، وتستند فى ذلك إلى **منهجية** عمادها الدراسات العقلانية العميقة التى تساعد على إبداع الوسائل والأدوات لطرح الاحتمالات والممكنات والمفضلات، وتضعنا أمام الامكانات والقوى والموارد الحقيقية لمؤسساتنا البحثية الجامعية بشكل ييسر فـــرص التكيف مع متطلبات البيئة المتغيرة والموازنة بين البدائل والخيارات المتاحة (للمزيد: Lewis, 1983) ومثل هذا التخطيط الاستراتيجى والإدارة الاستراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى لابد أن يشتق من سياسة اجتماعية تنموية عامـــة تتجـــاوز النظرات القطاعية الضيقة. وفى هذه الحالة **فإن البحث الاجتماعى يصبح قادراً، ليس فقط على التصدى للتغير، بل أيضـــاً قيادته وتوظيفه لصالح قضايا التنمية فى المنطقة ولصالح شعوبها.**

ج- إن الجامعات المصرية بحكم ما لديها من طاقات بشرية علمية وبحثية مدربة وعالية التأهيل، وبحكـــم تقاليـــدها المســـتمرة وخصوصية موقعها الحضارى تصبح بمثابة المحرك الرئيسى لمجمل حركة البحث العلمى فى مجتمعاتها (فهى تضم أكثر من ٨٠% من مجمل الكوادر البحثية فى العلم الاجتماعى)، وهذا الأمر يقتضى منها أن تسعى جاهدة لتجسير العلاقة بينها وبين مراكز البحث الاجتماعى الأخرى خارجها، تأكيداً لوحدة العمل الاجتماعى – التخصصية والبشـــرية والمنهجيـــة – وصيانة لهذا الكم من الهدر (Wastage) أو التجزيئية المؤسسية، وتعظيماً لعوائده التنموية وتوظيفاً فاعلاً لمناقعه الإنسانية والثقافية.

ويتطلب هذا التجسير "بالضرورة تنسيقاً قائماً على تفهم كامل لفلسفة ومواصفات البحث فى كل مـــن الجامعـــة ومراكز البحوث، بحيث يصبح الحكم فى شكل البحث ونمطه وحجمه هو البيئة التى تجرى فيها ممارسة البحث العلمى، لا

بواعثه وأهدافه وأساليبه. فالجامعة هى من حيث المبدأ المؤسسة التى تتمتع بأكبر قسط من البحث عندما لا ترمى الأبحاث إلى أى تطبيق مباشر أو متوقع (سلمون، ١٩٧٦، ١٤٤).

وهذا لا يمنع بالتأكيد من مشاركة مراكز البحوث نسبياً فى هذا الدور على أن مهمتها الأساسية تصبح هى التركيز على البحوث ذات التطبيق المباشر، والبحوث **من نوع العلم الكبير** (Big Science).

على أن هذا التنسيق لا ينبغى أن يقف عند حد المراكز والمؤسسات البحثية المماثلة، بل أيضاً لابد أن تكون هناك علاقات أكثر كفاءة بين الجامعات وباقى المؤسسات المجتمعية الأخرى لتحسس احتياجاتها ومطالبها فيما يتصل بقضايا "التنمية البشرية" ولسد الفجوة الموجودة بين الأهداف المعلنة لهذه المؤسسات والواقع الفعلى.

د- التأكيد على أهمية "التعاون" بين الجامعات ومراكز البحث العلمى الاجتماعى خاصة، حيث أن تماثل المشكلات وتقارب الأوضاع التنموية والمواضعات المجتمعية يحتم هذا التعاون، والأهم من ذلك هو أن حجم البحث الاجتماعى فى أى جامعة من هذه الجامعات يقل كثيراً جداً عن "الكتلة الحرجة" التى تجعله مؤثراً فى بيئته وقادراً على التواصل الفاعل مع المستجدات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

البحث العلمى الاجتماعى وتنمية المجتمع المصرى: مقدمة مفاهيمية

لأغراض هذه الورقة، نبدأ فى تحديد بعض المفهومات الرئيسية المرتبطة بعنوان وموضوع الدراسة الحالية حتى نمضى بوضوح فى تحقيق أهدافنا.

١- البحث الاجتماعى:

البحث الاجتماعى (Social Research) نقصد به العملية العلمية التى يتم من خلالها ربط الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالتغيرات الحادثة فى الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بغية توظيف نتائج هذا الربط فى توجيه وضبط السياسات الاجتماعية، وتحقيق رفاهية المجتمع، وترشيد اتخاذ القرار فيه.

والبحث العلمى الاجتماعى بهذا المعنى هو جزء (أو حالة خاصة) من البحث العلمى الذى هو فى تحليله النهائى "محاولة دقيقة ناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التى تؤرق البشرية وتحيرها" (فان دالين، ١٩٧٩، ١) وتميز البحث العلمى الاجتماعى يكمن فى:

خصوصيته؛ (أى بالتحامه بالمجتمع الذى يتحرك فيه، فالعلم الاجتماعى إلى حد كبير "علم محلى" فى حين أن العلم الطبيعى "عالمى".

وفى **دوره النقدى والتحررى**؛ باعتباره آلية أساسية توظف نتائجها لفهم وضبط إيقاع السلطة وحماية الإنسان من قهرها وتحقيق حقوقه منها وتشخيص الواقع بنظمه ومشكلاته تمكيناً للفرد من التكيف الإيجابى مع حركة التغير الاجتماعى وتطوير حياته وظروفه دعماً لتقدمه ورفاهيته).

وفى وحدته؛ تلك الوحدة التى تجعلنا لا نتحدث اليوم عن علوم الاجتماع بل عن **علم اجتماعى واحد** تفرعت مجالاته (لمعالجة حديثة حول هذا الموضوع أنظر: دوجان، ١٩٩٤، ٤٣-٩٢، Easton & Schelling, 1991، كذلك أنظر: محسن، ١٩٩٠، ١٤٨).

والمدقق فى تاريخ العلم الاجتماعى وبحوثه يجد كل هذه المضامين وهذا السعى الدائم نحو الإصلاح الاجتماعى واضحة ومؤكدة فى كل مرحلة من مراحله، على المستويات النظرية والمنهجية والتطبيقية حيث زاد الدور النقدى للعلم الاجتماعى فى الدولة النامية، وزاد ارتباطه وارتباط بحوثه بحركة التنمية فى مجتمعه وعلى أرضه، كما زادت بالتالى

مسئولياته الأخلاقية نحو مواطنيه وسعيه نحو التخلص من التبعية، وزيادة فرص تحقيق علم اجتماعى منتم لوطنه ذى توجه مستقل ويمتلك إرادة الفعل الاجتماعى وكفاءته أو قادر على إحداث قفزة (اجتماعية) نوعية مخططة ساعية لمعالجة تشوهات هذا الفعل وتحقيق عدالة التوزيع؛ (انظر: الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، ١٩٨٥، ٥٠-٥٤).

ورغم الأهمية القصوى للعلم والبحث العلمى (الطبيعى والاجتماعى) فى تحديث وتطوير وتغيير المجتمعات، إلا أن السياسات التنموية المعلنة فى الدولة النامية خاصة لم تتناوله كهدف واضح وصريح، وإن كانت الجامعات ومراكز البحوث بحكم وظيفتها أعلنت عن ذلك فى خطاباتها الرسمية. وربما كان تجاهل السياسات التنموية المعلنة للعلم والتكنولوجيا راجع لاعتقاد أن مجرد تحقيق أهداف السياسات التنموية سيقود تلقائياً إلى تحسين أوضاع البحث العلمى الوطنى وازدهاره، وهو أمر مشكوك فيه أو ربما يرجع إلى عدم قناعة صناع القرار بأهمية العلم والتكنولوجيا كسياسة علمية جديرة بالاستقلال. وقد ترتب على هذا الأمر أن صدرت نتائج غير مرغوب فيها سوف نشير إليها بالتفصيل فى جزء تال عندما نتناول واقع البحث العلمى الاجتماعى المصرى بالتحليل والدراسة.

ويكتسى وجود العلم الاجتماعى والبحث فيه أهميه خاصة فى المجتمع المصرى، إذ أنه يأتى تلبية لاحتياجات مجتمعية حقيقية سببتها متغيرات عميقة تركت وراءها تغيراً اجتماعياً متسارعاً، ولد وراءه تداعيات بعضها إيجابى وأكثرها سلبى، مما يقتضى ضرورة التصدى لمثل هذه التداعيات والتفكير فى سرعة قيادة هذا التغير الاجتماعى، والعلم الاجتماعى، والبحث الاجتماعى لابد أن يكون ضمن أولويات "الأجندة السياسية" عند التفكير فى ذلك لقدرتهما على رصد وتفسير وتحليل واستشراف الظواهر الاجتماعية.

لذا تم التوسع فى إنشاء الكليات والأقسام المعنية بالعلوم الاجتماعية، وارتفع عدد أعضاء هيئات التدريس بها على حدود معقولة. وقد ساعد إنشاء الدراسات العليا بالجامعات على تدعيم هذا الاتجاه وتأكيد دور الجامعة فى قيادة البحث الاجتماعى "الحر" و"الموجه". ونعنى "بالبحث الحر" نوعين من البحوث:

"**بحث أكاديمى**" لا يتطلب سوى موارد محدودة، ويتوقف على نشاطات فردية بصورة أساسية، و"**البحث الأساسى المبرمج**" الذى يقوم به عدد كبير من الباحثين ذوى التأهيل المتعدد الفروع العلمية، وعدد من المساعدين والتقنيين وستعملون فيه تجهيزات باهظة الثمن، وتعود هذه الفئة الثانية إلى عصر "العلم الكبير" الجديد.

أما "**البحوث الموجهة**" فتتأكد صفتها التطبيقية كلما اتضحت الأهداف التى ترسمها المؤسسة التى تجرى فيها الأبحاث، ولا تنقطع الصلة بين البحث الحر والأبحاث الموجهة إلا بمقدار ما تسمح غايات المؤسسة بذلك (حول هذين النوعين من البحوث أنظر: سلمون ١٩٧٦، ١٤٦-١٤٧).

وقد اتسع الاهتمام بهذه البحوث الاجتماعية وبرز دور الجامعات المصرية فى استقطاب علماء الاجتماع من كل بلدان العلم للمشاركة فى إجراء البحوث أو فى التدريس أو فى المساهمة فى حضور اللقاءات والندوات والمؤتمرات العلمية المستمرة، على نحو ساهم، بعض الشئ، فى بلورة فكر مصرى اجتماعى تجاه عدد من القضايا الاجتماعية، كما ساعد فى ذيوع شهرة عدد من العلماء الاجتماعيين على نحو جاوز مصر. على أن مثل هذا التوسع قد أدى فيما أدى إليه إلى عديد من المشكلات المتصلة باختيار الباحثين وضوابط هذا الاختيار، وتذبذب قيم علمية أساسية تتصل بالأمانة، العلمية والوضوح، والدقة وتدخل القضايا الإيديولوجية فى توجيه مسار البحوث ونتائجها، وغياب رقابة المجتمع على العاملين فى حقل البحث الاجتماعى، واقتحام بعض الباحثين للخصوصية الاجتماعية للمواطنين.

٢ - العائ٢ - العائد:

هو مفهوم يشير إلى المنفعة أو الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية .. إلخ التى تعود من أى مشروع مجتمعى إنتاجى أو خدمى، على أن هناك مدخلين أساسيين لمعالجة العائد وقياسه أولهما اقتصادى، والثانى اجتماعى.

أما **العائد الاقتصادى** Economic Benefit (return)؛ فهو الأكثر شيوعاً والأسهل قياساً حيث يقترن بمفهوم كمى للتنمية الاقتصادية ويمكن قياسه بمعايير الربح والكفاءة والفاعلية والجدوى والتنظيم ... إلخ، وكلها معايير قابلة للقياس وتستخدم فى قياسها تقنيات مثل تحليل الكلفة – العائد Cost-benefit analysis وتحليل الكلفة – الفاعلية Cost-effectiveness وغيرها من التقنيات الكمية.

وفى إطار هذا المضمون الاقتصادى للعائد لا يمكن اعتبار البحث العلمى، (الطبيعى والاجتماعى) – عندما لا تكون له غاية سوى نشر المعرفة أو متعة الباحث بالمشاركة فيه أو بهجة الاكتشاف – مشروعاً اقتصادياً، فالمعرفة والفهم وزيادة المعارف عن الطبيعة والمجتمع وفهمنا لهما تعتبر حينئذ منافع غير قابلة للقياس، فهى لا تهم سوى الذين يقومون بها وحدهم. (سلمون: ١٩٦٧، ١٢٠-١٢١) فالحكومات تهمها النتائج العلمية والمباشرة والنافعة، والتى يمكن ترجمتها لأرقام وعوائد اقتصادية يسهل حسابها بالقياس لتكلفتها الاقتصادية.

لذا فإنها تنظر إلى الأموال التى تنفق على البحث الاجتماعى بكثير من الريبة والشك، فهى (أى البحوث) ليست بمثابة استثمار من وجهة نظرها (الحكومات) بل هى مضيعة للوقت والمال ما لم تسع هذه البحوث إلى تعضيد سياسات حكومية معينة من خلال نتائج أو توصيات معينة، أو الإتيان بعوائد اقتصادية تسهم فى تخفيض أعباء الحكومة فى تمويل البحوث.

إذن فالبحث الاجتماعى المقبول لديها هو ذلك البحث الذى يساعدها على خدمة أهدافها السياسية أو يذلل لها بعض المشكلات ويتوصل إلى الحلول وهذا حقها المشروع وفقاً لفهمها البرجماتى للعائد أو المنفعة.

فى حين أن **المدخل الاجتماعى للعائد** Social Benefit يعبر عن التكلفة الاجتماعية، بمؤشرات نوعية (كيفية) وذلك انطلاقاً من فهم شامل للتنمية فحواه أن موضوع دراسات الجدوى الاجتماعية هو العلاقات الأساسية فى المجتمع وكلما اقترب المشروع (أو البحث) من جوهر هذه العلاقات كان أكثر جدوى، لذا فالمشروعات (أو البحوث) الاجتماعية التى لا يكون الربح هدفها الأساسى – والتى لا تكون "الكلفة – العائد" بالمعنى الاقتصادى الضيق هى الاهتمام الوحيد للمخطط الاجتماعى – تستلزم دراسات ومؤشرات كيفية تدور بالأساس حول تخفيف حدة الآثار والمصاحبات الاجتماعية التى يمكن أن تعوق أبعاد وعمليات أخرى ضرورية للتنمية بالإضافة إلى تأثيرها سلباً فى الإنسان (أنظر: عبد المعطى، د.ت، ١٣٥-١٣٧).

وفى ضوء هذا المدخل يصبح البحث العلمى الاجتماعى قادراً على توليد عوائد أو منافع اجتماعية بعيدة المدى من خلال توظيف نتائجه. هذه العوائد قد تكون حقيقية أو نسبية؛ منظورة أو غير منظورة. فهو وسيلة لزيادة فى المعارف، وتصحيح للمفاهيم والنظريات، وتبرير لأوضاع اجتماعية وسياسية وتنظيمية واقتصادية، وترشيد وتوظيف للطاقات البشرية والاجتماعية من خلال فعل اجتماعى يساعد المجتمع على اكتساب حقوقه المشروعة فى "الاستقلال وعدم التبعية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقه فى التنمية"، (انظر: صالح، ١٩٩٠، ٥٩) وبلورة امكانات التغير الاجتماعى المرغوب، وتأكيد التعاون والتكامل بين التخصصات، هذا إلى جانب دوره فى ترشيد صناعة القرار المجتمعى السياسى والاستراتيجى والمستقبلى. كما أنه وسيلة ناجحة لتقييم السياسات الاجتماعية والعامة فى إطار الزمان والمكان.

ويتوجب التحذير بأن هذه الامكانات أو العوائد المتوقعة من البحث الاجتماعى مرهونة بتوفير الإرادة السياسية المساندة، والرأى العام المستنير المتفهم، بالإضافة إلى تيسير البيانات والمعلومات المفيدة فى كل جانب. هذا بالإضافة إلى عوامل أكاديمية وشخصية ومهنية أخرى فإذا غلبت هذه الأساسيات بات العائد سلبياً.

وفى هذه الحدود، فإنه من وجهة نظرنا يصبح العائد الحقيقى للبحث الاجتماعى المصرى إيجابياً بالإضافة إلى عوائده الاقتصادية ومنافعه الشخصية لصياغة استراتيجيات مصرية موظفة بفاعلية لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان المصرى والارتقاء بنوعية حياته ورفاهيته وإفساح المجال أمام انطلاقاته وإبداعاته كى يؤكد هويته العربية والمصرية ويسيطر على بيئته وواقعه.

٣- التنمية البشرية وسياساتها الاجتماعية

إن أى حديث عن عوائد للبحث الاجتماعى، خاصة الاجتماعى منه، دون تناول لطبيعة السياق التنموى الذى يتحرك فيه ويؤثر فيه يعتبر هراء، فهذا السياق هو المحدد الأساسى لعوائده ومنافعه بل لجدواه كلها، فهو إما يعظم عوائده أو يقزم هذه العوائد. لذا، فسوف نركز على فهم الأسس النظرية لهذه التنمية لأهميتها.

كشفت المراجعات المستمرة لمفهوم التنمية وتجاربها فى بلدان العالم النامى عن إحباطات شديدة بمقدم نتائج محيطة تتحدد فى أن الجماهير الفقيرة فى بلدان العالم النامى لم تجن أية ثمار تذكر من عقود التنمية، فلم يحدث تحسن فى أحوالها المعيشية، ولم تلب حاجاتها الأساسية، المادية وغير المادية.. فاستراتيجيات التنمية التقليدية التى اتبعت فى هذه الفترة، والتى استهدفت تحقيق أعلى معدل ممكن للدخل القومى الإجمالى، لم تؤد إلا إلى تفاقم جيوب الفقر فى الوقت الذى تكدست فيه الثورة فى يد القلة المستغلة، كما ظلت الأمراض الاجتماعية كما هى، بل زادت الأمية، وانتشر المرض، وساء نصيب الفرد من الطعام، وبذا تأكد فشل الفكرة التى طالما ادعت أن الرخاء يتساقط رذاذاً على قاعدة المجتمع فيقلل التفاوت الطبقى ويقضى على الفقر تدريجياً.

ومع بواكير الثمانينات أو يكاد، بدأت تعلو فى ساحة الأدب التنموى نظرات جديدة حملت معها تصورات نقدية جريئة للأفكار والنظريات التنموية المهيمنة، وكشفت فى قطاع كبير منها عن كافة المبالغات والتحريفات التى تتضمنها النظريات التقليدية. وانتهت هذه النظريات النقدية إلى ضرورة تبنى مفاهيم وتصورات مغايرة وطرحت أسئلة جديدة ترتبط بقضايا ووسائل، فكرية وأيديولوجية، أعمق من أن يسمح لها الإطار الكلاسيكى للنظريات التقليدية، بأساليب تفكيره ومناهج تحليله، بمناقشتها. وصارت مقاومات وصراعات تمخضت عن غياب اتفاق فى الإطار التفسيرى والمنهجى للقضايا المثارة (زاهر، ١٩٨٥، ٨٩ وما بعدها).

وقد ترتب على كل هذا بدء التفكير فى البحث عن نموذج أساسى جديد (Paradigm) خاصة أن مزيداً من الإحباطات التى تمخضت عن العقدين الثانى والثالث للتنمية قد شككت أيضاً فى بعض المقولات التى دعت إليها النظريات النقدية الحديثة.

وفى خضم الصراع والتناقض القائم بين الإطارين التقليدى والنقدى جاءت مراجعة الأمم المتحدة للمفاهيم التنموية السائدة واستراتيجياتها الاقتصادية المغلوطة، وخرجت لنا عام ١٩٩٠ بتوسيع لمفهوم التنمية يرتكز على الإنسان كغاية ووسيلة فى آن واحد، وبشكل حاول أن يستوعب أبعاد التنمية وأطراف التقدم، تم فيه استبعاد للمفهوم الحسابى الضيق للتنمية القائم على اعتبار الإنسان مجرد مورد إلى مفهوم واسع للتنمية يقوم على التنمية البشرية كبديل لتنمية الموارد

البشرية، وأصبحت التنمية البشرية تجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها، وبين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، كما ركز المفهوم الجديد على توسيع الخيارات أمام البشر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، ٢٠-٢٢).

وقد استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أن يطور هذا المفهوم للتنمية البشرية خلال السنوات السبع من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦، بحيث أصبح هذا المفهوم يتضمن أبعاداً هامة كثيرة، منها الحرية السياسية، ومنها الأمن البشرى (أمن الناس فى بيوتهم، وفى وظائفهم، وفى مجتمعاتهم المحلية، وبيئتهم). كما ضمن المفهوم مكانة مرموقة للبيئة والمستقبل، عندما جعل التنمية البشرية مستدامة (متواصلة) أى أنه أتاح إمكانية متساوية أمام جميع البشر والشعوب للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفى المستقبل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقارير التنمية البشرية، أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤).

وقد تضمن تقرير للتنمية البشرية لعام ١٩٦٤، تطويرا جوهرياً لدليل التنمية البشرية، حيث تم حسابه على أساس مختلف عن الأساس الذى تم به حساب الدليل فى السنوات السابقة (١٩٩٠-١٩٩٣). فقد أصبح هذا الدليل يعتمد على المجموع المركب لدرجات ثلاثة مؤشرات مركبة أساسية فى حياة البشرية، وهى العمر المتوقع عند الولادة (٨٥ عاماً، ٢٥ عاماً)، ومعرفة القراءة والكتابة بين الكبار (١٠٠%، صفر%) ومتوسط سنوات الدراسة (١٥ عاماً وصفر) والدخل (٤٠٠٠٠، ٢٠٠ دولار حسب ما يعادله القوة الشرائية) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، ١٠٨) وواضح أن المؤشر الأول (العمر المتوقع) يتصل بالمستوى العام للصحة ومدى كفاية التغذية كماً وكيفاً، وبالنسبة للمؤشر الثانى المركب (معرفة القراءة والكتابة ومتوسط سنوات الدراسة) فهو مؤشر معرفى يتصل بمدى توافر الفرص التعليمية كأساس للعمل الإنتاجى أما المؤشر الأخير، فهو مؤشر اقتصادى سبق الاعتماد عليه ويوضح حجم الإنتاج والإنتاجية الوطنية وواضح أن هذا الدليل يتيح إجراء مقارنات أكثر جدوى فيما بين البلدان وعبر الزمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، ٩٢).

وبدهى أن مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى كثيراً مما يمكن أن ينعكس فى أى دليل مركب أو حتى فى مجموعة مفصلة من المؤشرات الإحصائية - كما يعترف بذلك آخر تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٦.

ومع ذلك، فهو - كما يذكر - "مفيد لتبسيط واقع معقد - وهذا هو ما يسعى إليه دليل التنمية البشرية.. فهو دليل مركب من المنجزات فى القدرات البشرية الأساسية فى ثلاثة أبعاد جوهرية هى: الحياة الطويلة الصحية، والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق. وقد اختيرت ثلاثة متغيرات لتمثل هذه الأبعاد - كما سبق وذكرنا - وهى متوسط العمر المتوقع، والتحصيل التعليمى، والدخل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦).

السياقات التنموية للبحث الاجتماعى المصرى:
مؤشرات ومشكلات

مدخل:

نود قبل أن نقدم على التعرف على "واقع التنمية الاجتماعية" فى دول مجلس التعاون باعتباره يمثل السياق المجتمعى المؤثر فى مجمل حركة البحث العلمى الاجتماعى المصرى، أن نوضح أننا سوف نتخذ منهجاً فى هذا العرض يقوم على الانتقائية فى اختيار المؤشرات والمشكلات وفقاً لعلاقتها المباشرة أو غير المباشرة بالعلم الاجتماعى والبحث فيه.

وسوف نبدأ بعرض مخزون الطاقات البشرية المصرية من السكان بخصائصهم المختلفة، باعتبار أن هذه الطاقات هى القاعدة الأساسية للتنمية فى قطر أو إقليم نظراً لما تشكله من تأثير بالغ على برامج التنمية الاجتماعية البشرية

جملة، بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها وعوائدها. وتتضاعف أهمية هذه الطاقات فى المجتمع المصرى نتيجة للتحديات الدولية والإقليمية والمحلية التى تواجهها والتى سوف نعرض جزءاً منها.

ونحن نعتقد أن مناقشة وضع هذه الطاقات لا يقتصر على جوانبها الديموجرافية فحسبن بل تمتد أيضاً إلى خصائصها التشغيلية والتكوينية والأمنية كما سنوضح فيما يأتى:

(أ) المخزون السكنى ومشكلاته:

- مقدمة مقتضبة ملائمة متعمقة مقدمة:

قدر عدد سكان مصر فى ٢٠٠٥/١/١ بحوالى ٦٩,٩٩٧ مليون نسمة (بدون المصريين بالخارج) وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان سيصل إلى ما يزيد عن (٨٨,٢) مليون نسمة مع قدوم عام ٢٠١٥، بافتراض استمرار معدلات النمو الحالية.

وبديهى أن مثل هذه المضاعفة السكانية خلال فترة وجيزة سوف تكون لها آثارها الوخيمة على مجمل الفعل الاجتماعى المصرى مالم ننتبه من الآن لذلك، وأن نستعد لاستقبال أعداد مضاعفة من السكان الذين ستدخل غالبيتهم سوق العمل، وسوف يحتاجون جميعاً إلى السلع والخدمات العامة، مثل الصحة، والتعليم، والطاقة، وخدمات الطرق والمجارى، إلى جانب السلع الضرورية، المدعوم منها وغير المدعوم، ومعظمها يستورد.

لذا، فإن هذه الإشكالية يجب أن تكون منطقة جذب فورى للعاملين فى البحث الاجتماعى فى الجامعات المصرية لدراسة احتمالاتها وتداعياتها السلبية وكيفية مواجهتها فى ضوء البدائل المتاحة والممكنة والمحتملة.

ولتوضيح هذه المنطقة الدقيقة نجد أن معدل النمو السنوى للسكان مرتفع نسبياً فى مصر حيث بلغ ٢,١% فى الفترة من عام ١٩٧٥ – ٢٠٠٣.

وإذا عدنا إلى الملامح الديموجرافية الأخرى للسكان نتبين أنه قد ترتبت على الزيادات السكانية السابق الإشارة إليها، تغيرات اجتماعية واضحة، كان فى مقدمتها:

زيادة معدلات التحضر، حيث انتقل عدد كبير من سكان الريف إلى الحضر فى هجرات داخلية مستمر فتضخمت المدن وتكدس عدد كبير من السكان فى مراكز حضرية قليلة العدد، مما ترتب عليه مزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية كانتشار أحزمة الفقر التى تحيط بتلك المراكز وحدوث مشكلات صحية نتيجة انتشار التلوث، ومشكلات اجتماعية وقيمية كانتشار الجرائم بكافة أشكالها، وتعاطى المخدرات، وتزايد البطالة، وغيرها من المشكلات.

والواقع أن نسبة سكان الحضر إلى سكان الريف فى تزايد مستمر، النصف الثانى للقرن العشرين حيث نجد وفقاً لنتائج التعدادات السكانية أن نسبة سكان الريف قد انخفضت من ٦١,٨% من إجمالى السكان عام ١٩٦٠ إلى ٥٧% عام ١٩٩٦ وهى فى انخفاض مستمر وبالمقابل زادت نسبة سكان الحضر فى نفس الفترة من ٣٨,٢% إلى ٤٣%. ومن ناحية مقابلة نجد أن معدلات النمو السنوية لسكان الحضر ستنخفض بشكل واضح فى الفترة ما بين ١٩٩٢/ ٢٠٠٠.

البنية العمرية للسكان:

تتميز هذه التركيبة بغلبة الأعمار الصغرى على هيكل السكان (أقل من ١٥ عاماً)، حيث تمثل هذه الفئة ما يعادل ٣٤,٣% من مجموع السكان عام ٢٠٠٣، وتأتى خطورة هذه النسبة من كونها الفئة الموازية لمراحل التعليم فى بداية التعليم الثانوى، أى أنها الفئة التى تحتاج إلى إعالة مطلقة. من الملفت أن نسبة هذه الشريحة فى الدول المتقدمة لا تتجاوز ٢٠%.

وخطورة هذا الوضع تكمن فى استمراريته حتى نهاية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، وهو أمر يشير إلى مدى جسامة الجهود التى يجب أن تبذل من أجل إعداد وتعليم الأعداد المتزايدة من الأطفال والشباب، وإتاحة فرص العمل والمشاركة فى النشاط الاقتصادى. ويعنى ذلك أن هناك أعباء ضخمة ينبغى أن تضطلع بها السياسات الاجتماعية؛ بعضها له صفة عاجلة والبعض الآخر طول المدى (إبراهيم وقنديل، ١٩٩١، ٢١). وتزداد هذه النتائج خطورة عندما نعلم أن نسبة الملتحقين بالدرسة ضمن الشريحة العمرية ١٥-٢٤ سنة مرتفعة أيضاً وأن نسبة البطالة فى نفس الشريحة العمرية تعتبر عالية، فإن نسبة الإعالة (الاعتمادية) يمكن أن تكون أعلى مما تظهره الأرقام، وأن أثرها السلبى على النشاط الاقتصادى لا يمكن التغاضى عنه. (التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٣، ٧٢). نخلص مما سبق إلى أن المؤشرات الديموجرافية للسكان فى مصر تتسم بجوانب إيجابية وأخرى سلبية، عرضنا لكل منها بإيجاز.

ومن المفيد للبحث العلمى الاجتماعى أن يتناول هذه المشكلات كل على حدة بالتعمق فى مسبباتها وتداعياتها واقتراح حلول تتصل بحلها أو التخفيف منها على أن تستغرق هذه المعالجات ضمن إطار أو خريطة بحثية واسعة.

(ب) التشغيل ومشكلاته:

مقدمة-

يرتبط بالمخزون السكانى قضية العمالة والتشغيل، كما سبق وأشرنا وقد وصلت نسبة القوى العاملة فى مصر إلى ما يقارب ٤٣% (٤٢,٩٨%) من مجموع السكان. وبعد أن كان ٣٩,٥% عام ١٩٩٥.

ولعل الجداول التالية توضح طبيعة وتوزيعات قوة العمل فى مصر وتطورها.

جدول رقم (١)

قوة العمل ومعدل البطالة (١٥-٦٤ سنة) فى مصر

السنة	قوة العمل	المشتغلين	المتعطلين	معدل البطالة
١٩٩٤	١٦٨١٢	١٤٩٣٩	١٨٧٣	١١,١٤
١٩٩٧	١٧٢٧٧	١٥٨٣٠	١٤٤٦	٨,٣٧
١٩٩٩	١٨٢٣٠	١٦٧٥٠	١٤٨٠	٨,١٢
٢٠٠١	١٩٣٤٠	١٧٥٥٦	١٧٨٣	٩,٢٢
٢٠٠٣	٢٠٣٦٠	١٨١١٩	٢٢٤١	١١,٠١
٢٠٠٤	٢٠٨٧١	١٨٧١٨	٢١٥٤	١٠,٣١

كما يوضح الجدول رقم (٢) توزيع قوة العمل حسب النوع ومحل الإقامة فى الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣):

جدول رقم (٢)

توزيع قوة العمل (١٥-٦٥) فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٣ نساء / رجال)

حسب محل الإقامة والنوع

محل الإقامة	١٩٩٠		٢٠٠٣		متوسط معدل النمو السنوى ٩٠-٢٠٠٣%	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
حضر	١,٤٨٢,٥٠٠	٥,٢٠٢,٢٠٠	٢١٩٦٤٠٠	٦٧٦١٦٠٠	٣,٠٢	٢,٠
ريف	٢,٤٥٤,١٠٠	٦,٤٠٣,٨٠٠	٢٣٢٤٦٠٠	٩٠٧٧١٠٠	٠,٤٢	٢,٦٨
جملة	٣٩٣٦,٦٠٠	١١,٦٠٦,٠٠٠	٤٥٢١٠٠٠	١٥٨٣٨٧٠٠	١,٠٦	٢,٣٩

ولتعميق صورة القوى العاملة فى مصر، يوضح الجدول رقم (٣) التوزيع النسبى لقوة العمل حسب القطاعات ووفقاً للنوع.

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للقوى العاملة فى مصر إلى إجمالى عدد السكان، ونسب مشاركة المرأة فى قوة العمل خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢)

النسبة المئوية للقوى العاملة فى مصر					
الزراعة		الصناعة		الخدمات	
الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
٣٩	٢٧	٧	٤٥	٥٤	٤٨

ومن الجدول رقم (٣) نتبين أن قطاع الخدمات يستأثر بحوالى نصف قوة العمل فى مصر، كما نلاحظ أن نسبة النساء فى هذا القطاع، وفى قطاع الزراعة تتفوق على نسبة الرجال. أما بالنسبة لقطاع الصناعة فنجد أن نسبة الرجال تقترب من نسبتهم فى قطاع الخدمات، كما أن نسبة الإناث ضعيفة للغاية حيث لا تتجاوز ٧% من إجمالى قوة العمل فى هذا القطاع.

ويوضح الجدول أن نسبة قوة العمل من الرجال فى قطاع الزراعة تصل إلى ما يقارب نصف قوتها فى أياً من قطاعى الخدمات أو الصناعة.

إشكاليات التشغيل:

يمكن ملاحظة عدد من الإشكاليات التى أثرت وما زالت تؤثر، وستظل تؤثر لفترة غير محدودة، على أداء وبنية القوى العاملة فى مصر بشكل خاص، ولعل فى مقدمتها:

١- انخفاض انتاجية العمل:

وهى سمة تظهرها نتائج الدراسات المختلفة فى شتى القطاعات الاقتصادية المصرية والعربية على السواء، حيث تتراجع هذه الإنتاجية فى قطاع الصناعة بوضوح، كما تنخفض فى قطاعات الزراعة والخدمات، خاصة العمل والتقنية (التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠٠٣، ٩٨، ٣٧٤). وتوضح بيانات الجدول السابق رقم (١) ذلك.

وبشكل عام فإن أهم الأسباب التى تقف وراء ضعف نمو الانتاجية فى مصر والدول العربية إلى الاعتماد الكبير على **القطاع العام** فى التوظيف والإنتاج. فقد شكل هذا القطاع النمط السائد فى الاقتصاديات العربية، واتصف **بكثافة العمالة وانخفاض الإنتاجية**، وهو ما يختلف عن الأنماط السائدة فى أقاليم أخرى. كما أن من الأسباب الهامة وراء ضعف الإنتاجية ركود الديناميكية الاقتصادية للقطاع الخاص ومحدودية دورة فى الاقتصاد وعجزه عن سد الثغرة التى خلفها انحسار دور القطاع العام، رغم الفرص التى اتيحت له من خلال نظم الحماية التجارية، ومنح الائتمان، وتطبيق سياسات التخصيص.

أما ضعف إنتاجية القطاع الخاص فيرتبط بمجموعة من المعوقات منها؛ عدم مواكبة المؤسسات الخاصة للتطورات التقنية الحديثة فى فنون الإنتاج والإدارة، ونقص تأهيل وتدريب العاملين، إضافة إلى اختلالات الاقتصاد الكلى وبيئة الأعمال غير الجاذبة التى تلعب دوراً كبيراً فى ضعف الإنتاجية (المرجع السابق، ١٧٥).

ويبدو أن هذه سمة للعمالة العربية، فإنتاجية العامل فى الدول الأوروبية تصل إلى ستة أمثال إنتاجية العامل العربى، أو بصورة أكثر تحديداً نجد أن إنتاجية الدول العربية فى مجال الصناعة لا تتجاوز خمس مثيلتها فى العالم المتقدم، ولا تتجاوز واحداً إلى عشرين من مثيلتها فى الزراعة، كما تتدهور الإنتاجية العلمية للعلماء العرب فى الجامعات المصرية والعربية بالقياس للإنتاجية العلمية العالمية (انظر: العنانى، ١٩٩٠، ١٨-٢١، زاهر، ١٩٩٠).

٢ـ ضعف مشاركة المرأة فى قوة٢- ضعف مشاركة المرأة فى قوة العمل:

سبق أن أوضحنا فى الجدول السابق ذلك بجلاء، حيث قدرت نسبة مساهمة المرأة (من عمر ١٥ عاماً وما فوق) فى قوة العمل المصرية فى الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢ بحوالى ٣٦% كنسبة مئوية من الذكور.

ومن بين أبرز ملامح مشاركة المرأة العربية فى قوة العمل تمركزها فى قطاع الخدمات، خاصة التعلم والصحة. والواقع أن هناك عوامل تعوق مساهمة المرأة فى العمل، لعل فى مقدمتها ارتفاع نسب الأمية بينهن، وتعويق القيم الاجتماعية التقليدية لحركة المرأة الاجتماعية. وفى نفس الوقت نجد أن سوق العمل نفسه واتجاهاته تسعى لاستغلال تلك العملية فى انتقاء مهن معينة يتم إلحاق المرأة المتعلمة للاشتغال بها.

٣ـ انخفاض المستوى التعليمى للعمالة٣-انخفاض المستوى التعليمى للعمالة:

ويتضح هذا من غلبة نسبة العمالة غير الماهرة، إذ أن المستوى التعليمى لغالبية العمالة المصرية متواضع، وهو أمر راجع لانخفاض متوسط ما يحصل عليه العامل العربى من سنوات تعليمية، لا تتجاوز خمس سنوات ونصف السنة، وحوالى (٤%) فقط من قوة العمل (حسب تقدير زحلان) من خريجى الجامعات، فى الوقت الذى نجد فيه أن العامل المتوسط فى الأقطار الصناعية قد تلقى حوالى (١٠,٥) سنة تعليمية، بالإضافة إلى أن (٢٠%) من القوى العاملة قد حصلوا على تعليم جامعى أو أعلى (Zahlan, 1988, 34-35) ويترتب على ذلك – من بين ما يترتب – انخفاض إنتاجية هذه العمالة، ليس بسبب اقتصادى فقط، بل كما أوضحنا بسبب اجتماعى نجد تفسيره فى التعليم والتدريب ومستوى نقل التكنولوجيا وبيئة العمل وظروفه.

٤ـ البطالة وخصائصها:

وهى الوجه الآخر للتشغيل، فهى تعنى نقص التشغيل، وهو مشكلة تمثل هدراً ضخماً فى الطاقات البشرية والإمكانات المادية المصرية. والملاحظ أن العوامل السابقة قد أدت إلى رفع معدلات البطالة، على الرغم من أن المتوسط العربى عموماً لمعدل نمو فرص التشغيل أعلى من بعض معدلات الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بهيكل البطالة، تتفاوت معدلاتها بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ولكنها بصفة عامة بين الشباب والإناث وذوى التعليم الثانوى فأعلى. وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف المعدلات بين الذكور، وترتفع نسبة العاطلين من ذوى التعليم الثانوى لإجمالى العاطلين بالمقارنة مع الفئات التعليمية الأخرى. كما سجلت البطالة مستويات عالية من الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة مما يقيس الزيادة السريعة فى عرض العمالة محدودة الخبرة، وعدم القدرة على توليد الوظائف الكافية لمقابلتها وتشكل نسبة العاطلين عن العمل من الشباب من إجمالى العاطلين نحو ٩٠ فى المائة (التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠٠٣، ١٧٢-١٧٣). فالملاحظ بالفعل هو عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

وعموماً فإن مثل هذه الظاهرة وغيرها تحتاج إلى معونة البحث العلمى الاجتماعى من أجل المساهمة فى التعرف الدقيق على حجم ومسببات الظاهرة وتفاعلاتها وتداعياتها المختلفة، وبالتالى البحث عن سياسات اجتماعية شاملة

لمواجهتها اعتماداً على تطوير البنى الاقتصادية ونظم التعليم والتدريب السائدة، وتبنى مسارات تنموية جديدة تفرض على أجندة صناع السياسات الاجتماعية والعامة.

ج- التعليم والتكوين: مؤشرات ومشكلات:

مقدمة- منهجية:

تأكدت فى العقود القليلة الماضية، أكثر من أى فترة تاريخية أخرى، الأهمية القصوى للتعليم فى قيادة حركة التنمية المجتمعية وتحقيق أهدافها، وكذلك دفع النظام الثقافى فى المجتمع. وأصبح تعزيز جهود التعليم وتوظيفه توظيفاً فاعلاً على نحو (يمكن) جميع الأفراد من (توسيع) نطاق قدراتهم الإنسانية فى شتى المجالات هو المحدد الأساسى لدى نجاح، ليس فقط التنمية البشرية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضاً "للأمن الوطنى" لأى مجتمع.

المؤشرات:

تكشف لنا المراجعات المستمرة لحركة التعليم المصرى عن إنجازات ملموسة خلال العقد الماضى، انعكست فى عدد من المؤشرات الإجمالية هى:

١- **ارتفاع الإنفاق الحكومى على التعليم؛** فنجد أن قيمة مخصصات التعليم من الإنفاق الحكومى قد وصلت عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ١٣,٩% من إجمالى الإنفاق العام للدولة. خصص منها ٧٢,٣% للإنفاق على التعليم قبل الجامعى، و ٢٧,٧% للتعليم الجامعى.

ويوضح الجدول التالى رقم (٤) تطور حجم الإنفاق على التعليم خلال الفترة من عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

جدول رقم (٤)

الإنفاق العام للدولة على التعليم

القيمة بالمليون جنية

البيان / السنة	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٠٠/٩٩	٠١/٠٠	٠٢/٠١	٠٣/٠٢	٠٤/٠٣
الإنفاق العام للدولة	٨٣٥٢٠,٥	٩١٥٢٦,٥	١٠٠٣٠٢,٩	١١٢٦١٤,٣	١٢٦٨٥٢,٨	١٤٣٠١٣,٦	١٥٩٦٠٢,١
الإنفاق العام على التعليم	١٢٤٢٧,٥	١٣٥٢٧,٤	١٤٧٤٧,٣	١٦٥٢٤,٦	١٨١٢٥,٤	٢٠١٩٠,٦	٢٢١٩٩,٩
الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام%	١٤,٩	١٤,٨	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٣	١٤,١	١٣,٩
الإنفاق على التعليم قبل الجامعى	٩٠٦٠,١	٩٥٤١,٣	١٠٤٨٩,٧	١١٩٢٥,٩	١٣١٧٧,٤	١٤٥٩٧,١	١٦٠٥٣,٣
الإنفاق على التعليم قبل الجامعى إلى الإنفاق على التعليم(%)	٧٢,٩	٧٠,٥	٧١,١	٧٢,٢	٧٢,٧	٧٢,٣	٧٢,٣
الإنفاق على التعليم الجامعى	٣٣٦٧,٤	٣٩٨٦,١	٤٢٥٧,٦	٤٥٩٨,٧	٤٩٤٨,٠	٥٥٩٣,٥	٦١٤٦,٥
نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى (%)	٢٧,١	٢٩,٥	٢٨,٩	٢٧,٨	٢٧,٣	٢٧,٧	٢٧,٧

المصدر: الموازنة العامة للدولة.

وتأتى أهمية مؤشر الإنفاق الحكومى على التعليم من كونه يعكس سياسات اجتماعية معينة، وبحسبانه يعكس مبدأ توزيع فرص التعليم.

على أننا من ناحية مقابلة، نجد أن هذا الارتفاع فى قيمة مخصصات التعليم من الميزانية العامة للدولة يقابله انخفاض فى نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلى بلغت ٤,٧% عام ٢٠٠٢.

٢- **ارتفاعات معدلات الاستيعاب (المشاركة)**؛ وهو مؤشر على ارتفاع كفاية الخدمة التعليمية، حيث يقيس، ضمن ما يقيس، ما تم قبوله من أطفال فى الصف الأول من مرحلة التعليم الابتدائى من تعداد الأطفال الأحياء الذين هم فى سن الإلزام (٦-٨). وتظهر البيانات أن هذه المعدلات قد بلغت ٩١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بعد أن كانت ٨٤% عام ١٩٩١/٩٠.

٣- **ارتفاع نسب الإناث فى التعليم**؛ فالمشاهد ارتفاع نسب القيد بالنسبة للإناث بشكل جعلها متقاربة مع نسب الذكور فى معظم المراحل التعليمية فنجد أن نسبة الإناث إلى الذكور فى مرحلة التعليم الابتدائى بلغت ٠,٩٦ فى حين وصلت ٠,٩٥ فى مرحلة التعليم الثانوى واقترتب نسبتها فى التعليم الجامعى بين الجنسين (راجع تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ٣٠٩).

إشكاليات تعليمية:

نخلص مما سبق إلى التأكيد على عظمة الجهود التى بذلت ولا زالت – من أجل نشر التعليم وتطوير هياكله ومبانية مما ترك آثاراً عميقة فى مجمل البنية الاجتماعية المصرية، وفى تكوينها الثقافى والمهنى.

ومن الضرورة بمكان أخذ مثل هذه الانجازات عند استشراف صورة المستقبل للمنطقة واحتمالاته. إلا أن تلك الآثار والنتائج ليست إيجابية بأجمعها، فحتى بالنسبة للمؤشرات الكمية تظل فى مستوى أدنى إذا ما قيست بالمطلوب، فما زالت هناك:

١- **نسبة أمية مرتفعة**: رغم الجهود الضخمة التى بذلك لتطويقها وتخفيض نسبتها فمازالت نسبتها مرتفعة حيث وصلت عام ٢٠٠٣ إلى (٤٤,٤%) حسب تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٥).

ومن ناحية ثانية، فإن مشكلة الأمية بين الكبار مسؤولة عن التلكؤ الحادث فى حركة التنمية البشرية، والذى لولاه لكانت مصر فى مرتبة أكثر تقدماً بكثير فى دليل التنمية البشرية.

٢- **تعاظم حجم "الهدر التربوى"**: وهذا الهدر ناشئ عن الرسوب والتسرب خارج النظام التعليمى، وضعف قدرة هذا النظام على إبقاء طلابه داخله، مما يرفع نسب الأطفال فى سن الدراسة خارج المدرسة.

٣- **مؤشرات كيفية تعليمية متدهورة**: وإذا ما انتقلنا إلى "المؤشرات الكيفية للتعليم والتعلم" فى مصر فإننا لا نستطيع أن نتجاهل صورة التعليم فى المنطقة العربية على اتساعها باعتبار التعليم العربى هو المؤثر الأول والحاسم فى وضعية التعليم المصرى فكل صيغ وأساليب التعليم والتعلم مطابقة لمثيلاتها فى البلدان العربية، ولاسيما تلك الدول صاحبة التاريخ الطويل فى التعليم. فالتعليم المصرى، والذى هو صورة مصغرة من التعليم العربى ما زال "يتجاهل عقلية المتعلم، ويملأ رأسه بمعلومات يخزنها دون وعى على نحول يعمل على تدجينه وقتل ملكات التحليل والنقد لديه من خلال أساليب التلقين، وفرض سيادة ثقافة الصمت، وغرس ثقافة الذاكرة التى تعطل الطاقات الإبداعية، وتخلق بدلاً منها الإرادة المتلقية لدى المتعلم، وتفصله عن بيئته، وتجزئ المعرفة وتفصلها عن الحياة العملية، بشكل يقود إلى اغتراب المتعلم عن ذاته وعن مجتمعه وعن عالمه. وبدهى أن هذه الملامح نتاج عوامل تاريخية مازالت تعتمل داخل التعليم وتحرك أهدافه المستترة.

وكذلك نجد أن هذا التعليم، مازال يفرق فى الفرص التعليمية بين المناطق والشرائح الاجتماعية، وبين الإنسان بنوعية (الذكر والأنثى) وبين العقل والحواس (التعليم الأكاديمى والتعليم الفنى). فمازالت الأرياف والمناطق النائية محرومة

من الكثير من الخدمات التعليمية لحساب الحضر والعواصم. كما أن هناك تعليماً أكاديمياً يضم جميع المراحل التعليمية، ويتمتع بكل التيسيرات والإمكانات، ويستوعب أبناء القادرين، ويقودهم إلى المراكز العليا فى المجتم، والثانى تعليم فنى ومهنى محدود الطاقة، ومحدود الإمكانات والتسهيلات، ولا يتيح لأبنائه الفرص الحقيقية للالتحاق بالتعليم العالى، إلا فيما ندر، مما يعظم التمايزات بين أبناء الوطن الواحد. وإذا نظرنا إلى "محتوى التعليم" وجدنا أنه مازال يعبر عن تفكير توليفى يقوم على الجمع بين المتناقضات، ويحمل داخله صراعاً مستمراً بين القديم والجديد لذا، فإن محتوى التعليم مغترب عن عصره، بعض الشئ، عصر المعلوماتية، فهو غير قادر بوضعه الحالى برغم كل محاولات "الترقيع" المستمرة، على ملاحقة المعارف التى تتسابق إلى حد لا مثيل له وهو يدعم "ثقافة الذاكرة" على حساب "التفكير الناقد"، و"التفكير المبدع". وما يتم تدريسه للمتعلم يقع فى باب "تاريخ العلم" أكثر منه تبصيراً بمستجدات العلم ذاته. وإن وجد العلم فى مناهجنا، فإنه يتم عرضه فى شكل معارف هزيلة لا تغنى ولا تشبع من جوع، وبعيداً عن الخبرات العملية والحياتية الحقيقية.

والأكثر من هذا، أن تعليمنا العربى عموماً يفتقر إلى التربية السلوكية والتوجيه الاجتماعى الذى يضمن استخدامه فى خدمة قضايانا الوطنية والقومية بتنمية الشعور بالانتماء للوطن وللأمة، كما أنه يعوق المتعلم عن الإطار الكلى لواقعه ويعوق قدرته على المشاركة الفاعلة فى حركة التنمية فى وطنه (زاهر، ١٩٩١، ٤٣-٥٣).

نخلص مما سبق إلى الاتفاق مع ما جاء فى وثيقة الاستراتيجية العربية الشاملة من أن "نظام التعليم وبنيته وأهدافه وسياساته، رغم التوسع الكمى فيه ورغم حجم الإنفاق الكبير عليه، مازال فى صورته الحالية عاجزاً عن الوفاء بطموحاته القطاعية، وأكثر عجزاً عن الوفاء بطموحات التنمية فى إطارها الحضارى المتكامل" (الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، ١٩٨٦، ٦٤).

د- الأوضاع الصحية:

يبين الجدول رقم (٥) الملامح الرئيسية لصورة الأوضاع الصحية فى مصر.

جدول رقم (٥)

مؤشرات الأوضاع الصحية فى مصر (٢٠٠٤/٢٠٠٥)

العمر المتوقع عند الولادة	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات%			معدلات وفيات الأمهات	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حى)	معدل وفيات دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حى)	عدد الأطباء البشريين لكل مائة ألف من السكان (١٩٩٠-٢٠٠٤)	عدد الممرضات لكل مائة ألف من السكان	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الإنفاق العام للدولة
	خدمات صحية ٩٠-٩٩	مياه مأمونة	الصرف الصحى						
٦٩,٨	٨٥	٩٨	٦٨	٨٤	٢٣,٦	٣٠,١	٢١٢	١٣٥١	%٣,٤٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥

- الكتاب الإحصائى السنوى للعام ٢٠٠٤.

ويعنينا من الجدول رقم (٥) الإشارة إلى ما هو واضح من انخفاض نسب الإنفاق على الصحة كنسبة من الإنفاق العام للدولة وهى نسبة متواضعة للغاية. ويلاحظ كذلك أن العمر المتوقع عند الولادة فى مصر قد ارتفع بشكل ملحوظ حتى جاوز السبعين عاماً بالنسبة للإناث.

وبدهى أن هذا الارتفاع الكبير فى العمل المتوقع مؤشر واضح وكاف على تقدم الخدمات الصحية المقدمة من جانب الحكومة لمواطنيها وللعاملين فيها.

ويظهر الجدول كذلك ارتفاع نسب السكان المستفيدين من الخدمات الصحية، ويمتد الأمر لخدمات المياه المأمون حيث نجد ارتفاعاً فى نسب تحقيقها لمعظم السكان المحليين وإن كانت الحاجة ملحة لمدة شبكة الصرف الصحى لجميع السكان.

والجدول يخفى التباينات بين الحضر والريف والبادية بالنسبة لتوزيع الخدمات الصحية، حيث أن هذه التباينات لصالح الحضر، تماماً كما وجدنا فى توزيع الخدمات التعليمية من قبل. وهى مسألة اجتماعية بالغة الأهمية وتحتاج لمعالجة بحثية اجتماعية خاصة.

وإذا انتقلنا إلى معدلات الوفيات سواء للأمهات أو للأطفال الرضع أو الأطفال دون سن الخامسة، نجد أن هذه المعدلات تنخفض بشكل واضح عن نظيراتها فى البلاد العربية، مما يدل على ارتفاع ملحوظ فى مستوى الخدمات الطبية والصحية، وتعبر عن اهتمام من جانب الحكومة لهذا العنصر الأساسى الذى تتوقف عليه عمليات التنمية البشرية.

ويكمل كل الملاحظات السابقة ارتفاع حجم العمالة الطبية (أطباء وممرضات) فى مصر على نحو يجعلها أفضل من نظيرتها فى الأقطار العربية والنامية على السواء.

هـ- الضمان الاجتماعى (أو الرعاية الاجتماعية):

ترتبط الرعاية الاجتماعية "بمجالات الإنتاج الجماعى بالمعنى الشامل، فهى تعمل من جهة على سد منابع المشكلات المجتمعية، ومعالجة التشوهات الاجتماعية فى العلاقات والقيم، إضافة إلى مهماتها المتعلقة برعاية الفئات الخاصة والنوعية صاحبة الحق فى التفويض والرعاية الاجتماعية" (إبراهيم وقنديل، ١٩٩١، ١٣).

ولعل هذا التحديد يقود إلى جعل عملية الرعاية الاجتماعية، وبحق جوهر قيم الفعل الاجتماعى المصرى التى تخدم حقوق الإنسان بصرف النظر عن العائد من ذلك. وبالتالى، فإن عملية الرعاية الاجتماعية، كخدمة، وكنشاط بصرف النظر عن العائد من ذلك. وبالتالى، فإن عملية الرعاية الاجتماعية، كخدمة، وكنشاط مجتمعى للفرد والمجتمع، تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر الفعل الاجتماعى التنموى. ويصبح تجويد الرعاية الاجتماعية مدخلاً أساسياً فى "تعظيم الفعل الاجتماعى ورفع كفاءته وغيرته وعدالة توزيع إنتاجه" (الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، ١٩٨٦، ٢٣).

وتدل كافة المؤشرات على زيادة اهتمام السياسات الاجتماعية المصرية بالرعاية الاجتماعية، يتضح ذلك من ارتفاع نسبة ما خصصته الدولة من دخلها القوى الإجمالى للإنفاق على هذا المجهود المجتمعى العام.

وبصورة عامة، ظهرت جهود تنموية كثرة للرعاية الاجتماعية، استند أغلبها إلى تشريعات وقوانين سنتها الحكومة على أن القليل من هذه الجهود اعتمد على إسهامات من جانب مؤسسات المجتمع المدنى. حيث أنشئت فى هذا المجال العديد من مراكز الرعاية الاجتماعية، والتأهيل الاجتماعى والتدريب المهنى، هذا بالإضافة إلى معاهد ومراكز الأمن الاجتماعى والتدريب، ورعاية المعاقين ومراكز رعاية الأسرة والمرأة وكذلك دور رعاية الأحداث والأيتام والعجزة وللمسنين تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

على أنه بالرغم من كل تلك الجهود إلا أنه يلاحظ على التصور الممارس للعمل الاجتماعى هنا أنه أقرب إلى أن يكون خدمات علاجية اجتماعية منه إلى أن يكون عملاً اجتماعياً تنموياً ووقائياً واندماجياً، كما يلاحظ تفتت وحدة هذا العمل داخل الدولة، هذا بالإضافة إلى تواضع الإعداد العلمى والمهنى والثقافى للعاملين فى هذا الحقل مما يؤثر على طبيعة الأداء وعلى الغايات المطلوبة منه إنسانياً وثقافياً وتنموياً. وهذه مشكلات تقتضى تدخلاً حاسماً وفاعلاً من البحث العلمى الاجتماعى سعياً نحو تجويد هذا العمل والارتقاء به تنموياً وحل مشكلاته بطريقة علمية.

و- الأسرة المصرية: الأهمية:

حظيت الأسرة، بكل أشكالها النووية والممتدة، منذ ظهورها باهتمام بالغ، باعتبارها المؤسسة الأولى فى المجتمع، والصورة المصغرة له، ولما تقوم به هذه المؤسسة من وظائف ومهام تنموية وغير تنموية. وقد زادت هذه الأهمية فى مجتمع المصرى بخاصة، مع قدوم متغيرات ومستجدات اجتماعية وحضارية متنوعة أحدثت مزيداً من التغير فى المجتمع والأسرة، على نحو قاد البعض إلى التلويح بأننا بصدد مرحلة تطورية فى الأسرة العربية تتفاوت فيها أشكالها وأحجامها، ولكن لا تتغير فيها كثيراً، أو بنفس الدرجة، أدوارها ووظائفها. أو بتعبير آخر، هناك جدلية جديدة "فى المشهد الأسرى العربى، تتفاوت جدليتها شكلاً وموضوعاً وتراكماً من محيط ايكولوجى (بادية، ريف، حضر) إلى محيط ايكولوجى آخر، ومن شريحة طبقية اجتماعية إلى أخرى" (إبراهيم، ١٩٩١، ٢).

وقد ظهرت مظاهر للاهتمام بالأسرة كما تجسدت فى إنشاء العديد من مراكز ومؤسسات رعاية الأمومة والطفولة بوزارات الصحة، وبرامج ومقررات التعليم المتعلقة بالعلاقات الأسرية، وزاد اهتمام وزارات الشؤون الاجتماعية بالأسرة الفقيرة، وبالأسر المنتجة، وبدور الحضانة وبرعاية الطفولة، وبمشكلات التفكك الأسرى. كما اهتم الباحثون العلميون بأنماط الأسرة وتغيرها ومشكلاتها الاجتماعية (الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، ١٩٨٦، ٧٣).

التحديات:

على أن هناك من المخاطر والتحديات التى واجهت وتواجه وستواجه الأسرة المصرية بشكل خاص. وتتجسد هذه التحديات، والتى تمس كل أفراد الأسرة، المرأة والطفل والشباب والمسنين فى:

- الفقر:

حيث نجد حسب تقرير التنمية البشرية الأخيرة أن النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل مرتفعة للغاية فى المجتمع المصرى وذلك خلال الفترة من علم ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٣، فهناك ٤٧% من الأسرة المصرية داخلها دولاران أو أقل فى اليوم، كما أن نسبة من يحصلون على ثلاثة دولارات فى اليوم ١٦,٧%. وإذا جمعنا ذلك كله نجد أن ٦٣,٧% من الشعب المصرى لا يكاد يجد قوت يومه وقوت أولاده هذا بالطبع يطرح تساؤلات كثيرة ينبغى للبحث الاجتماعى التصدى لها.

- التحدى الثقافى والإعلامى- التحدى الثقافى والإعلامى:

من خلال "وسائل الاتصال"، مما أدى إلى التأثير بقوة على قيم الأطفال والشباب، وأدى إلى تساقط متلاحق وغزير من المواد الإعلامية غير المراقبة، من جانب الأسرة، نتيجة لغياب السلطة فيها، والتفكك الأسرى التنشئة الاجتماعية غير الموجهة، أو نتيجة الاختلاط بالعمالة الأجنبية الوافدة. هذا التساقط الإعلامى الفاسد يؤثر على الأطر المرجعية للأطفال والشباب بشكل سلبى وينعكس على أنماط سلوكهم فيكثر العنف والانحراف وينشر السلوك العدوانى، وتكثر الجرائم الأخلاقية ويزداد تعاطى شتى أنواع المخدرات ويرجع ذلك، بدرجة كبيرة، على ".. سهولة اختراق عقولهم ووجدانهم، وعدم تمتعهم بآليات دفاعية. مثل تلك التى قد يمتلكها الكبار وهذا من شأنه أن يشب جيل مصرى جديد صحيح البدن ولكنه مهترئ عقلياً ووجدانياً وقومياً" (إبراهيم، ١٩٨٨، ٢٢).

الخلاصة:

نخلص مما سبق إلى أن واقع السياقات التنموية لحركة البحث العلمى الاجتماعى فى مصر تحتاج لمعونة حقيقية وعاجلة من جانب البحث العلمى الاجتماعى لأنه فى ضوء التغيرات الاجتماعية الاقتصادية المتسارعة التى أصابت

مجتمعنا، تولدت تغييرات اجتماعية عميقة، شملت تداعياتها كل نواحى النشاط الحياتى والمجتمعى، مما يتطلب بالضرورة دوراً نشطاً وفعالاً للعلماء والبحاث الاجتماعيين للتوصل إلى فهم عميق لطبيعة هذه التداعيات، ولاسيما السلبى منها، والعمل على التنبؤ بمساراتها ورسم بدائل للسيطرة عليها وتوجيهها الوجهة التنموية المرجوة، والتى تكون بمقتضاها وسيلة لإثراء حركة البحث العلمى الاجتماعى بدلاً من أن تكون معوقاً من أهم معوقاته.

كل ما سبق يقودنا إذن للتعرف على واقع حركة البحث العلمى الاجتماعى فى دول مصر وسياقاته الأكاديمية. ونعلم، ويعلم كل من اقترب من هذا المجال، أنها مغامرة غير مضمونة النتائج فى ظل النقص الحاد فى البيانات والمعلومات والتكتم على الموجود منها.

ملامح منظومة البحث الاجتماعى المصرى

لعل أول ما ينبغى إبرازه حينما نشرع فى تحليل منظومة البحث العلمى الاجتماعى أن نتوقف قليلاً، لنؤكد، مرة ثانية، على عدة حقائق أساسية لا خلاف عليها وهى:

أ- أن الجامعات هى البيئة الحقيقية للبحث العلمى المصرى، باعتبارها تمتلك أكثر من ٧٥% من العلماء والطاقات البشرية العاملة فى البحث العلمى. وأيضاً لأسباب تاريخية وتقاليد مستمرة جعلت البحث يقترن بها باستمرار.

ب- تتوافر مراكز بحثية اجتماعية ووحدات للبحوث مستقلة أو تابعة لمختلف الوزارات والمؤسسات المجتمعية، كالشؤون الاجتماعية والتعليم والإعلام والتخطيط وغيرها من مؤسسات المجتمع، وكل هذه المراكز أو الوحدات تحتم طبيعة واحتياجات العمل الاجتماعى تواجدها.

ج- برغم من محدودية دور البحث العلمى فى مصر وبعثرته، إلا أن البحث العلمى الاجتماعى قد استطاع أن يقدم بعض إسهامات بارزة، وأن يلتحم – نسبياً بمجتمعه، أو على الأقل بحرك الركود تجاه القضايا المختلفة للتنمية الاجتماعية، وأن يثير من التساؤلات ما لفت إليه أنظار أبناء مجتمعه، وإن كان هناك مساحات واسعة لم يقترب منها، وعليه أن يقتحمها بجسارة وبسرعة قبل فوات الأوان.

ولعل الحقائق السابقة تحتم على الجامعات تحمل مسئوليتها فى قيادة البحث العلمى خاصة الاجتماعى منه، وألا تخضع لإغراءات أخرى، كالتدريس، كما أنها تصبح ملزمة بتجسير الفجوة بينها وبين مراكز البحوث ووحداتها فى المؤسسات المجتمعية الأخرى، حتى لا تبقى بحوث الجامعة وكأنها فوق المجتمع، لا تعكس احتياجاته الحقيقية وحتى تسرع من دورة البحث، والشاهد أن تلك العلاقة تتسم بالتوتر والصراع والتنافس وعموماً يمكننا أن نحدد عناصر معالجتنا على النحو التالى:

- الإنفاق على العلم والبحث العلمى.
- مؤسسات البحث العلمى الاجتماعى.

أولاً: الإنفاق على العلم والبحث العلمى:

يعد هذا الإنفاق أحد المؤشرات الأساسية للحكم على مدى عناية واهتمام الحكومات بالمسألة العلمية، وعلى مدى حرصها على دعم مسيرة العلم والتكنولوجيا فى المجتمع. ويوضح الجدول رقم (٦) فيما يوضح، تطور الإنفاق على البحث والتطوير فى دول العالم وأقاليمه.

ويعنينا من الجدول رقم (٦)، تواضع الإنفاق العربى على البحث والتطوير بالقياس لجميع الدول المتقدمة والنامية على السواء بين عامى ١٩٨٠-١٩٩٠. وكذلك نتبين تراجع الإنفاق العربى على البحث والتطوير فى تلك الفترة من

(٣٨٢٤) مليون دولار أمريكى عام ١٩٨٠ إلى (٣٠٧٨) مليون دولار أمريكى، أى بمعدل نمو سالب قدره (-٢,١٥%) مقابل نمو سنوى معدل للبلدان النامية (٣,٨٤%) وللبلدان المتقدمة (٨,٢٩%) ولمتوسط العالم (٨,٠٧%).

وإذا حاولنا أن ننسب نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج القومى الإجمالى (GNP) نجد أن نسبة الإنفاق العربى قد تراجعت من (٠,٩٧%) (مقابل ١,٨٥% وسطى العالم، و٢,٢٢% للبلدان المتقدمة، ٥٢% للبلدان النامية) إلى (٠,٧٦%) علم ١٩٩٠ (مقابل ٢,٥٥% وسطى العالم، ٢,٩٢% للبلدان المتقدمة و٠,٦٢% للبلدان النامية). أى أن الرقم مقابل (١٣٨) فى العالم و(١٣٢) فى الدول المتقدمة، و(١١٩) فى الدول النامية.

وقد امتد هذا التراجع إلى نصيب العالم الواحد من الإنفاق العام على البحث والتطوير، إذ تراجع هذا الإنفاق فى نفس الفترة من (٧٤٢٩٣) دولار إلى حوالى النصف (٣٩٨٣٩) دولار (مقابل نمو فى العالم من ٥٣١٤٥ إلى ٨٦٦٤٣ وفى الدول المتقدمة من ٨٦٧١٨ إلى ٩٧٢٨٦، وتراجع فى الدول النامية من ٢٦٨٢٥ إلى ٢٤١١٨).

جدول رقم (٦)

تطور جهود البحث والتطوير فى العالم وأقاليمه (٨٠-١٩٩٠)

	الأقاليم	العدد الإجمالى للمعلمين والمهندسين العاملين فى البحث والتطوير	العدد لكل مليون مواطن	الإنفاق على البحث والتطوير		
				الإجمالى بملايين الدولارات	النسبة %	الإنفاق لكل عالم ومهندس
١٩٨٠	العالم	٣٩٢٠٧٥٤	٨٩٤	٢٠٨٣٧٠	١,٨٥	٥٣١٤٥
	الدول المتقدمة	٣٤٥٢١٢٨	٣٠٣٨	١٩٥٧٩٨	٢,٢٢	٥٦٧١٨
	الدول النامية	٤٦٨٦٢	١٤٤	١٢٥٧١	٠,٥٢	٢٦٨٢٥
	الدول العربية	٥١٤٧٢	٣٣٠	٣٨٢٤	٠,٩٧	٧٤٢٩٣
	% متقدمة	٨٨,٠٥	٣٣٩,٨٢	٩٣,٩٧	١٢٠,٠٠	
	% عربية	١,٣١	٣٦,٩١	١,٨٤	٥٢,٤٣	
١٩٩٠	العالم	٥٢٢٣٦١٤	١٠٠٠	٤٥٢٥٩٠	٢,٥٥	٨٦٦٤٣
	الدول المتقدمة	٤٤٦٣٧٩٨	٣٩٦٤	٤٣٤٢٦٥	٢,٩٢	٩٧٢٨٦
	الدول النامية	٧٥٩٨١٦	١٨٩	١٨٣٢٥	٠,٦٢	٢٤١١٨
	الدول العربية	٧٧٢٦١	٣٦٣	٣٠٧٨	٠,٧٦	٣٩٨٣٩
	% متقدمة	٨٥,٤٥	٣٦٩,٤٠	٩٥,٩٥	١١٤,٥١	
	% عربية	١,٤٨	٣٦,٣٠	٠,٦٨	٢٩,٠٠	
معدلات النمو السنوية%	العالم	٢,٩١		٨,٠٧		
	الدول المتقدمة	٢,٦		٨,٢٩		
	الدول النامية	٤,٩٥		٣,٨٤		
	الدول العربية	٤,١٥		٢,١٥-		

محسوبة بدلالة أرقام للمجموعة الإحصائية السنوية لليونسكو عام ١٩٩١ من ١-٥ و ١١-٥.

معنى هذا كله، تضاؤل نصيب البحث والتطوير فى سياسات الحكومات العربية مما ينم عن عدم وعى أو جهل بدور العلم فى التنمية. وبعملية إحصائية بسيطة نستطيع أن نوضح ضآلة ما ينفق على الفرد العربى فى العالم الواحد من جملة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، حيث نجد أن نصيب الفرد العربى عام ١٩٨٠ كان (٢٣) دولار مقابل (٤٧) دولار كمتوسط للعالم و(١٧١) فى الدول المتقدمة، و(٤) دولارات فى الدول النامية. ثم أصبح الوضع عام ١٩٩٠ نحو (١٤) دولار فى الوطن العربى مقابل (٨٦) دولار فى العالم و(٣٥٤) فى الدول المتقدمة و(٥) دولارات فى الدول النامية؛ (وديع، ١٩٩٤، ٢-٣).

وبالنسبة لمصر فإنه لا توجد إحصاءات تفصيلية حديثة بهذا الصدد. وكما لا توجد إحصائيات دقيقة عما ينفق على البحث العلمى بالجامعات المصرية. ومعظم هذه الجامعات إن لم تكن كلها، لا تخصص للبحث العلمى ميزانية مستقلة بل إنها تدمجها ضمن الميزانية العامة للبحث، أو فى أحسن الأحوال مع مخصصات الدراسات العليا (إن وجدت).

ووفقاً لتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ نجد أن نسبة ما ينفق على البحث العلمى كنسبة من الـدخل المحلـى الإجمالى فى مصر هى ٠,٢ وهى نسبة مخزية للغاية لا تتناسب مع دولة فى القامة الحضارية لمصر خاصة إذا قارنا ما ينفق على البحث العلمى فى مصر بالعديد من الدول المحيطة والتى ليس لها مكانة مصر الحضارية ولعل الجدول التـالى يوضح ذلك.

جدول رقم (٧)

مقارنة ما ينفق على البحث العلمى والتطوير فى مصر بدول أخرى

فى الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢)

البلد	مصر	تونس	أوغندا	الصين	السويد	إسرائيل	الهند	دول التنمية المتوسطة	البلدان النامية	العالم
% من GNP	٠,٢	٠,٦	١,٨	١,٢	٤,٣	٥,١	٠,٨	٠,٧	٠,٩	٢,٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥.

والملفت غياب دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم حركة البحث والتنمية فى مصر. وكذلك ضعف مقـدرة الجامعات ذاتها على الإندماج مع مؤسسات المجتمع على نحو ييسر لها صيغ بديلة لتمويل حركة البحث فيها. وإن كانـت هناك بعض الجامعات قد استطاعت أن تمد جسراً بينها وبين مؤسسات الانتاج. إذن فالأمر يقتضى تصميم سياسة قوميـة تستطيع أن تيسر مثل هذا التفاعل، وخاصة فى مجالات البحث العلمى الاجتماعى الذى يعانى فى مجمله، من عزله عـن المشكلات والهموم الحقيقية لمجتمعه.

ثانياً: مؤسسات البحث العلمى المصرى: الجامعات ومراكز بحوثها:

تتعدد المؤسسات التى تعمل فى مجالات البحث العلمى فى مصر إلا أن أهمها على الإطلاق، كما أوضحنا من قبل، هى الجامعات. فهى المسئولة الأولى عن إعداد الكوادر المؤهلة للقيام بالبحث العلمى الطبيعى والاجتماعى على سواء.

وقد بلغ عدد الجامعات المصرية حتى الآن خمسة عشرة جامعة وقد كان إنشاء جامعة القاهرة (فؤاد) عام ١٩٢٥ البداية الرسمية للتعليم الجامعى وللبحث العلمى المصرى بالتالى ثم تعاقب إنشاء باقى الجامعات حيث أنشئت فى الأربعينات جامعة الإسكندرية ١٩٤٢ فجامعة عين شمس ١٩٥٠ وجامعة أسيوط ١٩٥٧ ثم توالى إنشاء باقى الجامعات خلال عقود الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات ثم تم تحول عدد من فروع الجامعات إلى جامعات مستقلة.

وقد صاحب إنشاء هذه الجامعات تطور إنشاء أقسام العلوم الاجتماعية داخل "كليات" هذه الجامعات التى وصـل عددها (٢٥٩) كلية منها (١٢١) كلية عملية (للعلوم الطبيعية والتكنولوجية)، و(١٣٨) كلية نظرية (للعلـوم الاجتماعيـة بمفهومها الواسع).

أما بالنسبة "للأقسام"، فهناك عدد ضخم من الأقسام الاجتماعية التى يمكن لها أن تقوم بدور كبير فى مجمل الفعل الاجتماعى المرتقب، وبالإضافة إلى الأقسام العلمية الاجتماعية هناك العديد من مراكز البحث العلمى الاجتماعى التابعـة للجامعات المصرية ومراكز البحث خارجها. والمتوقع فى ظل هذا العدد الكبير من أقسام العلم الاجتماعى ومراكز البحوث التابعة لها، أن نشهد حركة علمية الاجتماعية رائدة تقودها الجامعات بأقسامها ومراكز البحوث بها. وقد أسهمت بالفعل هذه الجامعات فى دفع حركة الفعل الاجتماعى بشكل أساسى، واشتركت مع عدد من مؤسسات المجتمع الأخرى فى تحليـل وفهم طبيعة العديد من المشكلات الاجتماعية المصرية، كما كانت لها إصدارات علمية كثيرة تتولى مسئولية نشر مثل هذه البحوث والتعريف بها. على أن هذا لا يمنع من الإشارة إلى وجود أوجه قصور أساسية فى فلسفة وأساليب تخطيط وتنظيم

وعمل هذه المؤسسات، وفى طبيعة البحوث التى تقوم بها، والمنهجيات العلمية التى تأخذ بها، وأمور أخرى سوف نوليها اهتمامنا فى جزء تال.

ومما هو جدير بالذكر أن غالبية الجامعات المصرية تقدم برامج للدراسات العليا، وتتعدد مستويات هذه البرامج من مجرد دبلومات عامة أو خاصة إلى برامج الماجستير والدكتوراه.

ثالثاً: الطاقات البشرية:

وتمثل هذه الطاقات عصب نظام البحث العلمى فى أى مكان فى العالم وتتضمن فئتين الأولى، طلاب الدراسات العليا، والثانية، أعضاء هيئات التدريس، وهذه الفئات التى تتولى القيام بمجمل البحث العلمى الاجتماعى داخل أقسام الجامعة ومراكزها، البعض منهم يقوم بمهمة البحث خارج الجامعة فى مراكز أو وحدات بحثية مجتمعية.

وقد وصلت أعداد **هيئة التدريس** فى الجامعات المصرية عام ٢٠٠٥ (٦٣ ألف) عضو هيئة تدريس، منهم حوالى ٣١% يعملون فى كليات العلوم الاجتماعية، يقع على هذه الفئة العبء الأكبر المتصل بتطوير الحياة المصرية وتحقيق أهداف حركة التنمية الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية الاجتماعية، وإن حجم هذه الفئة محدود للغاية بالقياس لدول كثيرة فى العالم. وهذا يؤثر بالضرورة على معدل عدد الطلاب إلى كل عضو هيئة تدريس حيث ارتفع عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس فى معظم كليات العلوم الاجتماعية إلى ما يقارب ٢٠٠ طالب لكل عضو هيئة تدريس أو أكثر (كما فى حالة كليات التجارة والحقوق).

أما بالنسبة **لطلاب الدراسات العليا** فهناك تزايد مستمر فى أعدادهم مقابل انخفاض أعضاء هيئات التدريس المتفرغين لهذه الدراسات. والملفت أن نسبة الإناث فى الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية فى تصاعد مستمر بالقياس لنظيراتها فى العلوم الطبيعية. وهذا الإقبال على الدراسات الاجتماعية من قبل الإناث له ما يبرره اجتماعيا وتواجه هذه المجموعة من الطلاب العديد من المشكلات المتصلة ببنية الدراسات العليا ذاتها وما يقدم فيها من برامج ومساحة الحريات بين الأستاذ والطالب ومدى تفرغ هذا الأستاذ للدراسات العليا إلى جانب المشكلات المرتبطة بالامكانات والتسهيلات المكتبية المختلفة.

إشكاليات البحث الاجتماعى:
إطار للتأمل

مدخل:

نحرص منذ البداية على إعادة التأكيد على أن البحث العلمى الاجتماعى فى مصر قد أسهم إسهامات أساسية وهامة فى عملية الانتقال السلمى بين مجتمع "ما قبل الحداثة" إلى مجتمع "الحداثة"، كما كانت له إسهاماته العديدة فى تحديد وتفسير وحل العديد من الاختلالات والتغيرات والاختناقات الاجتماعية العميقة التى صاحبت عملية الانتقال هذه، وتلك التى صاحبت عملية بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها، وما ترتب على هذا كله من تداعيات إيجابية قادت إلى تغيرات مجتمعية مشهود لها.

فالأمانة تقتضى محاولة إكمال صورة هذا البحث، بخيرها وشرها، لذا فنحن نتصور أن ثمة خطايا أو قل إشكاليات أساسية يعانى منها البحث الاجتماعى المصرى وأن هذه الإشكاليات لا تستطيع – مهما كانت – أن تحجب الإنجازات الكبرى لهذا البحث ولمجمل حركته على الأرض المصرية. فالقراءة الأمينة لواقع هذا البحث مطلوبة لتكملة الصورة كما قلنا، وتوضيح هذه الإشكاليات بشكل يساعد على **كيفية التعامل معها وتحجيمها وتطويقها تمهيداً لتجاوزها**

بفعل استراتيجى مستقبلى يمنع البحوث الاجتماعية المصرية أن تلقى مصير الديناصور عندما عجز عن التكيف مع بيئته.

وتجنباً لأية حساسية مفترضة، فسوف لا نعول على بحوث بعينها فى الأدبيات الاجتماعية وإنما سوف ننظر نظرة طائر محلق، وهى غالباً نظرة محيطة شاملة أكثر منها نظرة تفصيلية مجزءة. فإلى جانب الحساسية، لا يمكن أن ننسى استحالة استنطاق تراث كامل من الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية واللغوية والتربوية والإعلامية والإثنروبولوجية... إلخ، فهذا فوق الطاقة، ولكن سوف يكون معنا هذا التراث فى الجزء الخلفى من عقلنا، ونحن نحلل هذا الواقع وسوف نسترشد ببعضه فى بعض الأحيان.

هذا عن منهجنا فى عرض ما أسميناه بالإشكاليات أما عنها فهى:

١- سياسة علمية مصرية غائبة ا~~سياسة علمية مصرية غائبة~~:

برغم كل الجهود المبذولة فى مجالات البحث العلمى، الطبيعى منه والاجتماعى، فى مصر، إلا أن نتائج هذه الجهود مازالت مبعثرة ومحدودة، لعدم ارتباطها بسياسات علمية موجهة، ومرتبطة بالسياسات التنموية القاصدة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، وتحقيق أعلى مستوى للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهما، وذلك باعتبار السياسة العلمية **دالة** للمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعهم.

ولما كانت السياسة العلمية، فى تحليلها النهائى، هى "**مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية المتخذة لغرض تأمين وزيادة وتنظيم واستخدام الطاقة العلمية والتكنولوجية فى أى بلد توخياً لتحقيق أهداف التطوير والتنمية فيه**". فهى على هذا الأساس – فلسفة للطرق التى يتفاعل بها البحث العلمى مع المجتمع واحتياجاته عن طريق تخطيط وتنفيذ سليم وأجهزة كفؤة له (عبد القادر: ١٩٧٣، ٧٢).

وإلى جانب كونها فلسفة عامة للعلم والتكنولوجيا، تصبح آلية أساسية فى التنسيق والتكامل بين الأجهزة التنفيذية والجهود العلمية والبحثية داخل القطر الواحد لتجنب شتى صور الهدر، وتصبح مسئولة عن تهيئة المناخ اللازم للعمل العلمى والبحثى، وتوفير الطاقات البشرية المؤهلة والموارد المالية والمادية الكافية واللازمة لهما ودعم انتشارهما وتطبيقهما.

ويجد المدقق أن مصر تفتقر إلى سياسات علمية بالمعنى الشامل الذى أوضحناه، ولا توجد حتى استراتيجيات علمية مكتوبة أو معلنة. وفى حالة توافرها فهى لا تزيد عن **مجرد سياسات للمؤسسات العلمية** والأكاديمية وليست سياسات علمية بالمعنى الدقيق. وفى حالة توافر "نوايا أو مقاصد علمية" فهى لا تتجاوز كونها **مجرد برامج أو مشاريع لبرامج مجزئة قصيرة المدى وغير مترابطة** مع السياسات العامة للدولة، وخاصة سياساتها التعليمية والتدريبية وسياسات القوى العاملة، وباقى السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك تصبح هذه البرامج، أو أشباه البرامج، **معزولة بالفعل** عن المساندة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية **ومفتقرة** بالتالى إلى رأى عام يساندها أو إلى **أعراف وقيم مستقرة تؤيدها وتشجعها.**

وبالتالى فإن غياب السياسة العلمية لمصر أدى إلى افتقارها إلى ما دون ذلك وهو **التخطيط الاستراتيجى** للعلم أو استراتيجيات للبحث العلمى المصرى.

وكان من جراء غياب مثل هذه السياسات أو الاستراتيجيات العملية أن أصبحت حركة البحث العلمى وبرامجه فى مؤسسات البحث العلمى أميل إلى **التخبط، والتكرار، وعدم التنسيق، والتجزيئية المؤسسية.** كما أن البيانات

والمعلومات المفصلة عن حركة البحث العلمى فى تلك المؤسسات **غير موجودة** وإن وجدت فهى **غير دقيقة وغير كافية** هذا "بالإضافة إلى كون هذه البرامج التخطيطية لعناصر البحوث **مبعثرة، ومنعزلة عن بعضها البعض**، وتتم دون إدراك للنسيج المشترك الذى يحتويها جميعاً" (زاهر: ١٩٩٥، ٣٨) هذا بالإضافة إلى **غياب الأولويات الأساسية** لمجمل حركة البحث العلمى الاجتماعى فى الجامعات خاصة، **مما جعلها أقرب إلى المدرسة** التى تركز على التدريس فقط، إشباعاً لأطراف كثيرة فى المجتمع.

٢-تنمية علمية مشوهة ومتنحية علمية مشوهة:

فى ظل غياب سياسة علمية لابد أن يقود **الارتباك** حركة تنمية العلم والبحث العلمى على مستوى الدولة. **فتقتصر** هذه الحركة على **إجراءات وأنشطة محدودة** لا تستطيع الخروج عن نطاقها الضيق الذى وضعت فيه. وتصبح عناصر **الكم هى السائدة**، بل هى المؤشر الأساس لها، لذا، ترصع الخطابات الرسمية بهذه العناصر الرقمية، وتنظر المؤسسات العلمية إلى إعداد البحوث التى أنجزتها بتقدير كبير يفوق الحقيقة.

فالنظرة الفاحصة، لابد أن تتوقف كثيراً عند هذا الكم المتراكم من البحوث، لتسأل: ما أهمية هذه البحوث أو ما جدواها؟ ومن الذى قام بها بالفعل؟ وما المنهجية العلمية بالبلد؟ وماذا أضافت إلى التراث العلمى؟ وماذا صححت من الاعتقاد والفهم الشعبى؟ وما هى حدودها، ضيقة أم واسعة؟ وما قابليتها، بالتالى، للتعميم؟ وإلى من ستتوجه بنتائجها؟ وكيف يمكن توظيفها اجتماعياً .... إلخ.

ولعل أهم ما تكتسيه البحوث الاجتماعية المصرية خاصة والعربية عامة، بمختلف تشعباتها وفروعها كونها:

- **تختار الموضوعات المهمشة وتهمش القضايا الأساسية:** فهى قد تعالج موضوعات "مثل الأسرة، الاتجاهات، القيم، الجريمة، أساليب التنشئة الاجتماعية، تبسيط الإجراءات الإدارية، توصيف الوظائف .... إلخ بصورة متجزئة عن سياقها العام (التكوين الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع) كما أنها لا تقيم وزناً مناسباً للبعد التاريخى، وتكتفى بوصف أجزاء من الواقع دونما إعمال للعقل والتفسير والتحليل" (أبو شيخه: ١٩٨٦، ٢٥).
- **تركز على منهجية تجعل البحث يركز بالأساس على الأدوات:** كالاستبانة، والاختبارات، والمقابلات، واستمارة الأداء وغيرها، **أكثر مما تركز على النظرية أو التفسير**. وقد تمخض عن ذلك أن أصبحت **الأداة هى جوهر البحث** وبديلاً للنظرية. وجعل هذا كله البحث الاجتماعى متسماً بطابع جمع البيانات والمعلومات والإحصاءات أكثر من تقيمها بتفسيرات وتحليلات المجتمع لهذه البيانات، **وتحول الباحث الاجتماعى إلى أداة معاونة للحاسب الآلى** (انظر: هلال: ١٩٩٠، ٢٧، العيسى، ١١٤-١١٥) لذا، فإن دراسة تحليلية نقدية أجريت على (٥٢٧) بحثاً فى مجال اجتماعى هو التربية، أوضحت أن غالبية البحوث التى تجريها مراكز البحوث الوطنية والأكاديمية كانت تفتقر إلى المنهجية العلمية الصحيحة فى البحث (راجع: كريم الدين، يناير ١٩٨٧، ١٢-١٣).
- **تغالى فى التركيز على البحوث الفردية على حساب البحوث الجماعية:** وهذا لأسباب كثيرة، قد يكون أهمها غياب سياسة علمية وطنية، وشروط الترقيات الأكاديمية التى تركز على مثل هذا النوع من البحوث. وقد أوضحت دراسات لتحليل مضمون البحوث المنشورة فى عدد من المجالات الاجتماعية (١٤٦) بحثاً منشوراً فى خمس دوريات عربية أن هناك تدنى فى نسبة بحوث الفريق فى كافة البحوث النظرية والتطبيقية. حيث كانت نسبة أبحاث الفريق فى الأبحاث النظرية والتطبيقية معاً (٤%) فقط. حيث كانت نسبة أبحاث الفريق (صفر) فى ثلاث دوريات فى حين كانت نسبتها ٤%، ١٦% فى دوريتين. وكانت نسبة البحوث التطبيقية ٢٩% وتراوحت هذه النسبة بين ٢٣-٣٨%. أما البحوث النظرية فكانت نسبة

العمل الفريقى فيها ٢% وتراوحت بين ٢-٦% (أبو زينة ربايعة، ١٩٨٥، ١١-١٧). كما أوضحت دراسة متعمقة أن أغلبية البحوث التى يقوم بها أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية هى بالأساس بحوث فردية (توق وزاهر، ١٩٨٨).

- **تتجاهل الطبيعة "البينية" للظواهر الاجتماعية:** وهذا راجع إلى عوامل كثيرة، فى مقدمتها طبيعة الإعداد الأكاديمى للباحث الاجتماعى، حيث يتم إعداده بشكل فنى ضيق يجعله يركز فقط فى جزء صغير للغاية من التخصص العام "متجاهلاً" أو "جاهلاً" بطبيعة التشابكات بين التخصصات العلمية المختلفة، وأساليب الاقتراب منها ودراستها وفقاً لدراسة محيطة تعتمد على تعددية التخصصات والاقترابات وأيضاً على تقاطعها وتجاوزها.
- وبدهى أيضاً أن غياب الطابع الجماعى فى الدراسات والبحوث الاجتماعية عامل حاسم فى هذه الظاهرة، التى همشت من نتائج البحوث الاجتماعية حيث أنها لا تعطى سوى وجه واحد - إن أفلحت - وهذا الوجه غالباً ما لا يكون هو الوجه الصحيح أو الحقيقى له. ولذلك فإننا **لا نجد فى بحوثنا الاجتماعية المصرية أى تنشيط حقيقى لحركة التزواج العلمى بين التخصصات أو بين الاقترابات والأساليب.**

فالمنطقى أن مشكلات المجتمع، كما هى مشكلات الطبيعة متداخلة ومتقاطعة، باعتبار أن العالم المحيط بنا كيان واحد والبشرية جزء منه لا يتجزأ، وأنه يستحيل فهم هذه الوحدة من خلال تخصص أو اقتراب أو أسلوب واحد منفرد. فتطور العلوم الطبيعية والإنسانية مرهون بالتكامل والتداخل بين أساليبها وأدواتها.

وفى هذا الخصوص فقد تبلورت فى العقود القليلة الماضية توجهات بحثية هامة تقوم على هذه الوحدة فى النظر للقضايا والمشكلات الاجتماعية والطبيعية، وكان من أبرز نتائجها تصاعد أهمية **اقترابات وأساليب جديدة فى البحث** تقوم على البينية والتقاطعية من أهمها: **الاقترابات متعددة التخصصات** Multidisciplinary Approaches (وتسمح بخلط تخصصين أو أسلوبين أو أكثر مع بقاء كل منهما منفصلاً)، **والاقترابات البينية** Interdisciplinary Approaches (وهى تتضمن الجهود المبذولة لاستحداث أسلوب أو تخصص جديد يقع نطاقه بين تخصصين آخرين أو أكثر موجودين بالفعل)، **والاقترابات العرضية أو المتقاطعة** Crossidsciplinary Approaches (وهى أساليب علمية يقوم بها عالم أو أكثر فى محاولة لحل مشكلة ما أو مجموعة من المشكلات، والتى لا يستطيع نظام واحد أن يتعامل معها بطريقة كافية، ويتم ذلك عن طريق توظيف مناظير وطرق تقنية لبعض التخصصات المتصلة، دون أى محاولة لمزج هذه التخصصات ذاتها فى تخصصات جديدة)، وأخيراً **الاقترابات المتجاوزة** (المتبادلة) Transdisciplinary Approaches (وهى أساليب ودراسات علمية يقوم بها مجموعة من العلماء، تدرب كل منهم فى تخصص أو أكثر، بغرض البحث المنظم فى مشكلة كيفية التحكم فى التأثيرات الجانبية السلبية للتخصصات العلمية والسعى نحو جعل البحث أكثر جماعية، وتطوير إطار عام يمكن من خلاله الاقتراب من المشكلات المختارة والمشكلات الشبيهة بها (زاهر، ١٩٩٥).

ومع ما تحمله هذه الاقترابات من معان ودروس مفيدة كثيرة لحل مشكلاتنا الاجتماعية والطبيعية معاً، فإننا نجد أن جامعاتنا وبحوثنا تقوم على **الانفصالية الشديدة بين التخصصات والأقسام المتناظرة** والمختلفة - على حد سواء - داخل كل جامعة أو خارجها. وهذا يقود البحوث الاجتماعية لأن تمثل جزراً منعزلة عن بعضها البعض، وتستمد مبرر وجودها من دعوى التخصص الأكاديمى "فتقوقع علماء النفس حول أنفسهم .. ومثل ذلك علماء الاقتصاد وعلماء الإدارة، وغيرهم ممن يصنفون تحت مظلة المتخصصين فى العلوم الاجتماعية (أبو شيخه، ١٩٨٦، ١١-١٢).

- **عجزت المؤسسات الجامعية والتعليمية عن توفير كوادر البحث الاجتماعى وتنميتها:** فبرغم كل التوسعات والإنجازات التعليمية والأكاديمية وما يترتب عليها من ارتفاع للطلب الاجتماعى على التعليم وخاصة الجامعات، فإن حجم العلماء العاملين فى حقل العلم الاجتماعى مازال دون "الكتلة الحرجة" التى يمكنها أن تحدث تغيراً حقيقياً فى مجمل البنية الاجتماعية المصرية.

وهذه ظاهرة ترتبط بالكيف والنوعية أكثر من ارتباطها بالكم وحده (ذلك الذى استعرضناه من قبل)، فالبرامج المتاحة فى الجامعات، وفى الدراسات العليا بوجه خاص، لا تتيح هذا المناخ المساهم فى جذب النابغين للالتحاق والاستمرار فى الدراسة العليا، أو للعمل البحثى الاجتماعى بعد تخرجهم. ومما يضاعف حجم النقص فى أعداد البحاث الاجتماعيون من العلماء الواعدين لاستقطاب المناصب الإدارية أو الأكاديمية لهم، كتولى منصب الوزارة أو رئاسة الجامعات أو عمادة الكليات أو كالة الكليات أو رناسة الأقسام العلمية أو ما أشبه لارتباط هذا "بالوجاهة الاجتماعية" مما يجعلهم يتركون ميدان البحث الاجتماعى من الناحية الفعلية. كما أن هذا يؤثر سلباً على هذه المناصب ذاتها لمحدودية خبراتهم وتواضعها.

ولعل هذا يقود إلى تناقص أعداد الطاقة البشرية المحركة للتقدم والتنمية من العلماء العاملين فى البحث الأكاديمى، إلى الحد الذى جعل عددهم يصل إلى ٥٠٠ شخص فى الوطن العربى عام ١٩٨٥، بنسبة ٠,٠٠٠١% من قوة العمل، فى حين نجد أن عددهم وصل إلى ١٠٠ ألف شخص فى الولايات المتحدة الأمريكية من بين حوالى مائة مليون عامل، أى بنسبة ٠,٠٠١ ألف شخص فى الولايات المتحدة الأمريكية من بين حوالى مائة مليون عامل، أى بنسبة ٠,٠٠١، من قوة العمل .. أما فئة أساتذة الجامعات والمهندسين والمعماريين والإداريين فتتراوح بين ٩٠ إلى ٩٥% من قوة العمل، فى الدول المتقدمة، فى حين نجد نسبتها فى الوطن العربى من ١٠ إلى ١٢% فقط؛ (Zahlan, 1988, 20-39).

نخلص إلى أن كل المؤشرات السابقة تجعلنا نعتقد فى هشاشة التنمية العلمية فى حقل العلم الاجتماعى وخصوصاً ما يتصل بإعداد البحاث والعلماء واختيار البحوث ومنهجياتها، فهى تنمية بالسالب أكثر منها تنمية إيجابية موظفة اجتماعياً وتنموياً.

٣- مدرسة اجتماعية مصرية تابعة:

لئن كان العلم الاجتماعى ابن وطنه، ولا يمكن استيراده بشكل مطلق، كما سبق وأوضحنا، فإنه، لكى يستطيع أن يقوم بدوره الصحيح فى الارتقاء المجتمعى والحضارى عليه، "أن ينبثق من أعماق الشعب ويستجيب لاحتياجاته وينسجم مع ثقافته وتقاليده وتاريخه. وفضلاً عن ذلك، فإن العلم الذى ينتشر على نطاق اسع بين الجماهير هو وحده الكفيل بأن يحتنب النشء إليه، ويكتسب ولاءهم له ليجد بينهم فيما بعد ممارسيه وأخصائييه على كافه المستويات وفى جميع الفروع" (أمبو، ١٩٧٦، ٦٧).

والشاهد أن معظم المدارس العلمية الاجتماعية على الساحة المصرية والعربية على السواء تعانى من تبعية شبه كاملة للمدارس الاجتماعية الغربية وللمعرفة الغربية، "وهذه المدارس تقدم معارف ملغومة ومغلوطة، لأنها حاملة – كما تقول الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية – لفلسفة وثقافة وقيم عدوانية لا ضد العرب فقط، وإنما ضد كل الحضارات المغايرة والمتميزة" (الإدارة العامة للشئون الثقافية والاجتماعية، ١٩٨٥، ٦٠). وقد ترتب على هذه التبعية الفكرية والنظرية عدة نتائج خطيرة منها "التعبية فى طريقة التفكير وصوغ المشكلات وما يترتب على ذلك من نقل مشكلات اجتماعية، وأنماط قيمية غربية وفرضها على الواقع العربى، وانقطاع الصلة بالتراث الفكرى العربى – الإسلامى فى العلوم

الاجتماعية، واغتراب الباحثين عن كيان مجتمعهم العربى، تاريخاً وحاضراً، وتزييف فهم الواقع العربى، وانحسار فرص الإبداع الفكرى والعلمى" (المرجع السابق، ٥٨).

وبدهى أن مثل هذه النتائج تؤدى إلى تهميش دور العلم الاجتماعى فى خدمة قضايا مجتمعية. وتقود الباحثين إلى انحيازات اجتماعية معينة، وابتعاد عن القضايا والهموم المرتبطة بالإنسان المصرى. والانتقال الدائم بين الموضات الفكرية الغازية دون سابق إعداد أو نقد لها أو محاولها جادة للاستفادة منها.

ومن بين العوامل التى تكرس هذه التبعية الفكرية والعلمية ما يأتى:

- **غياب القيادة الفكرية والعلمية الجاذبة**؛ فوجود علماء اجتماعيين مستنيرين فى أى حقل من حقول العلم الاجتماعى، يؤدى بالضرورة إلى تكوين فكرة اجتماعية فاعلة للتجمع حولها. ولكن الذى يحدث أنه كلما ظهر عالم اجتماعى مصرى متميز وقادر على تكوين مدرسة علمية اجتماعية مستقلة ظهرت عوامل جاذبة أبعدته عن مكانه الريادى الجامعى إما باضطهاده أو باستقطابه للعمل فى الخدمة العامة أو الحكومة أو بإبعاده لأسباب مختلفة.

من هنا فالمدرسة الاجتماعية المصرية متوقفة على وجود أساتذة جامعيين مرموقين، يشكلون قمة علمية فى تخصصهم، وقادرين على استقطاب الأكفاء من زملاء التخصص، وراعين للنابغين من شباب الباحثين، وقادرين بخبراتهم وحكمتهم فى إطار هامش الحرية المتاح لهم، على ترشيد مسارات الفعل الاجتماعى المصرى وتطوير أساليب البحث الاجتماعى وطرائقه بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المجتمعية. هذا بالإضافة إلى قدرتهم على التفاعل الصحيح مع زملائهم وفرق البحث بشكل ييسر لهم فرص الإنطلاق والحرية فى التعبير، مما يقود إلى تفجير الطاقات الإبداعية والابتكارية لدى أفراد هذه المدارس المتميزة. كذلك قدرتهم على إقامة اتصالات علمية فاعلة مع الزملاء فى التخصص داخل وخارج القسم أو الوحدة البحثية، وفى داخل وخارج البلاد، بشكل يسهم بطريقة مخططة ومبرمجة فى إثراء البحث والعمل الاجتماعى، وفى توسيع مدارك العاملين به. وقد يتمخض عن هذا كله ارتباط وثيق بالمشكلات والهموم الاجتماعية الحقيقية مما يساعد على بلورة ملامح نظرية مبدعة لها سمات الخصوصية العربية، مما يقطع الدائرة الشريرة للتبعية العلمية للفكر والمعرفة الغربية.

- **ضعف برامج الدراسات العليا فى العلم الاجتماعى**؛ وهذا راجع بالأساس إلى حداثه هذه الدراسات بالإضافة إلى غياب الهدف الحقيقى منها: هل هو إعداد المعلم الجامعى أم إعداد الباحث الأكاديمى أم كلهيما ... أم شئ ثالث؟! لا أحد يعرف بالتحديد. لذا، فقد اتسمت برامج هذه الدراسات بالتقليدية الشديدة، والاعتماد المفرط على النظريات الغربية. كما سبق وأشرنا، هذا إلى جانب حرص البرامج هذه على تناول المشكلات المجتمعية المصرية بشكل تجزيئى لا يساعد على الفهم والتحليل ولا يسهم فى تكوين حصيلة عملية متجانسة ومترابطة تشكل بذاتها ذخيرة لفهم علمى أو نظرية علمية لها صفة الخصوصية المصرية. ناهيك عن إفساح تلك البرامج المجال أمام عدد من النوعيات الضعيفة من الطلاب – لأسباب متنوعة – للإلتحاق بها، مما يؤثر على سمعة وجودة تلك البرامج، خاصة عندما تخرج ضعاف التكوين والتأهيل والعاجزين عن الاستخدام الفاعل للبحوث الاجتماعية، وينعكس كل هذا فيما بعد على نوعية البحاث والعلماء الاجتماعيون ذاتهم، حيث أن هؤلاء الطلاب هم خميرة هؤلاء العلماء.

ويسهم فى تشويه برامج الدراسات العليا غياب خرائط بحثية أولية مؤسسة على تحديد الاحتياجات المجتمعية الحقيقية للمجتمع المصرى وأولوياتها المفترضة. وهذا كله يجعل البحوث تتجه كل صوب وصوب دون تنسيق وترابط،

ودون إطار فكرى موحد يقودها. ويجعل بحوث الدراسات العليا فى النهاية مجرد "تمارين بحثية" هزيلة ولا علاقة لها بمجتمعها.

- **غياب التنسيق الأفقى والرأسى للبحث الاجتماعى**؛ سواء كان هذا التنسيق بين أقسام العلوم الاجتماعية المتشابهة أو فيما بينها أو فى علاقتها بنظيراتها فى الجامعات والمراكز المصرية والعربية والأجنبية. وغياب هذا التنسيق يعرقل نمو المدارس الاجتماعية المصرية ويوقف حركة التعاون العلمى بينها وبين غيرها فى معالجة الظواهر المجتمعية الحقيقية. وقد أشرنا لهذا من قبل، ولعل وجود سياسات مركزية لا تسمح بالتنسيق بين الوحدات العلمية والبحثية إلا من خلال قنوات تحددها إدارات عليا يكرس الإنفصالية والتجزيئية، ويزيد المنافسة والصراع بين هذه الأقسام أو الوحدات، خاصة عندما يطرح موضوع التمويل. وكل هذه المساوئ تصرف النظر عن تكوين مدرسة علمية قوية قادرة على التعاون مع غيرها من المدارس المناظرة، وتجعل الباحثين يهتمون بأمور هامشية أو صراعية أو ينصرفون كلية عن الاهتمام بالعمل العلمى الاجتماعى، ونقل دافعيتهم للقيام بالبحوث الاجتماعية.
- **التماثل والإزدواجية البحثية**؛ يجد المستقرئ لمجمل البحوث الاجتماعية المصرية أنها تكرر نفسها بشكل ملفت للنظر، فالموضوعات هى نفس الموضوعات، والمنهجيات ثابتة مع تعديلات هامشية. ونقل الأفكار دون غربلة ودون إطار فكرى نقدى متماسك هو السمة الأساسية. فما يتم دراسته فى بلدان المركز على المستوى العالمى يتم تكراره فى البيئة المصرية دون تعديل يذكر، ودون تفهم للأطر الفكرية التى تستند وراءه. لذا، تبدو هذه البحوث وكأنها فوق المجتمع لأنها لا تلبى أى حاجة حقيقية لديه أو تعالج مشكلة من مشكلاته. فالتماثل مع البحوث الأجنبية وتكرارها، يقود إلى هامشية البحث الاجتماعى، ويجعله من حيث الضرورة والموضوع والمنهج والنتائج والتوظيف مغترباً عن بيئته، وفاقداً لخصوصيته، وبالتالى لا يتحول إلى هدر علمى وبشرى ومالى فقط بل يسهم فى تكريس التبعية ويشوه الوعى الاجتماعى لأبناء مجتمعه.

  ولعل هذا النقل والتقليد والمحاكاة والإزدواجية تقود إلى تراجع مستمر فيما لدينا من طاقات وإمكانات وتراث علمى، بل تقود إلى تفاقم التخلف العلمى والتقنى. كما أن أى "جامعةمن جامعاتنا لن تستطيع أن تتفوق على "هارفرد" فى بحث من أبحاث الفضاء أو على "ستانفورد" فى بحث من أبحاث السرطان. أو على "أكسفورد" فى بحث من أبحاث الكيمياء. ولكن أى جامعة من جامعاتنا تستطيع بالتأكيد أن تتفوق على "هارفرد" فى بحث عن مشاكل التربية فى البحرين. وعلى "ستانفورد" فى بحث عن أمراض العيون فى الإحساء وعلى "أكسفورد" فى بحث عن تاريخ الصناعة فى دبى" (غازى القصيبى، ١٩٨٥، ١٢٤). والمشاهد وجود تكرار فى البحوث بين الجامعات المصرية بالإضافة إلى التقليد الخارجى، وذلك لقيام التنسيق بينهما (راجع مرسى، ١٩٨٥، ٨٩).
- **الانقطاعات البحثية**؛ ونقصد عدم استمرارية البحوث الاجتماعية فى دراسة مجالات اجتماعية تنموية محددة بشكل متواصل من قبل أجيال متعاقبة من الباحثين، بشكل يتيح فرص التعمق فى دراستها وملاحقة تطوراتها، وتكريس كافة الجهود لفهمها من وجهات نظرية متعددة، مما قد يعود إلى بلورة توجهات نظرية جديدة لها صفة الخصوصية التى تميزها عن غيرها من الأطر المعرفية الأخرى، ووجود مثل هذه الإنقطاعات لا يفسح المجال لتكوين مدرسة علمية اجتماعية قوية، إذ تصبح كل الموضوعات – المدروسة – أو معظمها – عبارة عن جزر متناثرة لا يجمعها سياق فكرى موحد يساعد على الفهم والتحليل والتفسر والتنبؤ والتوجيه.

تعمل هذه العوامل وغيرها على عرقلة تكوين مدرسة اجتماعية مصرية فاعلة، وقادرة على الإسهام الحقيقى فى تحسين ظروف حياة الناس أو فى تحقيق السياسات الاجتماعية لمجتمعاتها.

٤- إنتاجية علمية متهافتة ~~إنتاجية علمية متهافتة~~:

تشير الدراسات الخاصة برصد حجم ونوعية الانتاج البحثى الاجتماعى فى منطقة الخليج، على قلتها، إلـى أن هناك تهافت واضح فى حجم البحوث الاجتماعية، لاسيما تلك التى يقوم بها المواطنون من أبناء مصر.

ولعل نتائج الدراسة التى قمنا بها (توق وزاهر، ١٩٨٨) قبل سنوات قليلة هى الأقرب إلى واقع هذه الإنتاجيـة، حيث استهدفت التعرف على إنتاجية أعضاء هيئات التدريس خمسة أقطار خليجية وشملت ست جامعات هى جامعة الملك سعود، وجامعة الكويت، وجامعة الإمارات، وجامعة قطر، وجامعة الخليج العربى، وجامعة البحرين. كما حرصت على تمثيل جميع مجالات المعرفة، الطبيعية منها (الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، الرياضيات، الطـب)، والاجتماعيـة (علـم الاقتصاد، علم النفس، التربية، التاريخ، الفلسفة، اللغة العربية واللغات الأجنبية .... إلخ). وقد أوضحت هذه الدراسة فيمـا يختص بإنتاجية البحوث الاجتماعية:

- إن أغلبية البحاث الاجتماعيون يفضلون تأليف الكتب عن إجراء البحوث. ولما كانت هذه الكتب فى العادة هى مجرد مراجع دراسية متهافتة، فهى لا تسهم إسهاماً حقيقياً فى فهم الواقع المصرى بل بالعكس تزيد من تزييف الوعى بهذا الواقع، هذا ما لم تقم هذه الكتب على تحليلات نقدية ورؤى إمبريقية صحيحة لمؤلفها، وهذا نادراً ما يحدث وإن وجد لا يمثـل إلا نسـبة ضئيلة.
- إن النزوع إلى القيام بالبحوث الفردية هو السائد، وأن التوجه للبحث الفريقى يكاد يكون منعدماً.
- إن حوالى نصف عينة الدراسة (٤٧,٦%) لم يزد إنتاجها البحثى خلال السنوات الخمس قبل الدراسة عن بحث واحد فقط. وإن متوسط نصيب عضو هيئة التدريس من الإنتاج العلمى لم يتجاوز (١,٣٨) بحثاً فى العام الواحد حيث كـان نصـيب عضو هيئة التدريس فى العلوم الاجتماعية (٠,٩٨) فقط فى المتوسط مقابل (١,٧٥) بحثاً للعلماء الطبيعيين فى العام الواحد. أى أن العالم الاجتماعى ينشر أقل من بحث فى العام الواحد. (بصرف النظر عن نوعية هذا البحث بالطبع، فهذه مسـألة أخرى).
- إن تخصصات التربية وعلم النفس من أنشط مجالات العلم الاجتماعى فيما يختص بالانتاج البحثى، إذ جاءت فى المرتبـة الأولى فى حين أن تخصصات الاجتماعى والاقتصاد والتاريخ وباقى التخصصات الاجتماعية جاءت فى مرتبة أقل. وهذا راجع لوجود ضوابط وقيود أعلى نسبياً فى التخصصات الأخيرة منها فى التخصصات الأولى هذا إلـى جانـب غيـاب البيانات والمعلومات المتصلة بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها لحساسيتها، مما يؤدى إلى عرقلة عمل البحث العلمى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى .... إلخ. ومن الملفت أن غالبية من طبقت عليهم هذه الدراسة كانوا من المصريين (٨٢%).

والواقع أن هناك عوامل كثيرة تقف وراء ضعف الإنتاجية فى البحث العلمى الاجتماعى كماً وكيفاً وسـبق لنـا الإشارة إليها (للمزيد أنظر، توق وزاهر، ١٩٨٥، ٨٥-١٠٨)، وأغلبها يتصل بغياب السياسات العلمية، والتخطيط الفاعل، والتمويل المناسب، والإدارة الكفؤة، والمناخ المناسب... وغيرها، كما أن عزلة الجامعات عن بقية المؤسسات العاملة فى المجتمع المعنية بالبحث إنتاجاً أو استخداماً، حرمتها من جدوى المشاركة التى تفيد مالياً وعلمياً وتقنياً (الكبيسـى وقمبـر، ١٩٩٣، ٢٦٤). وفوق هذا وذاك عدم إيمان المجتمع بجدوى البحث الاجتماعى وعدم الثقة فى علمائه. وهو أمر راجـع لعوامل تاريخية وتعليمية، بعضها يسأل عنه العلماء الاجتماعيون والجزء الأكبر يعود إلى غياب "ثقافة علمية مجتمعيـة"، ويتمثل الحد الأدنى منها فى المكونات التالية: "معرفة الأفكار العلمية فى مواقف الحياة اليومية، وقدرة على توظيف عمليات

البحث العلمي، وفهم العلاقات بين العلم والدين والتكنولوجيا والمجتمع، واكتساب اتجاهات وميول تتصل بالعلم"، (انظر فضل، ١٩٨٨، ١٠٣-١٠٤)، تلك الثقافة التى تمكن المواطن من فهم العلم والبحث العلمى ودورهما فى الإرتقاء بنوعية الحياة اليومية وحل المشكلات وتطوير المجتمع وتقدمه.

٥- "بدوقراطية" علمية متفشية:

يطلق المفكر العربى (محمد الرميحى) على نمط الإدارة الذى يقوم على طابع أبوى تحمل فيه إدارة اليوم بمورثات تقليدية مصطلح "الإدارة البدوقراطية"، وهو يعنى بها أنه مع "وجود القوانين والسلطات والصلاحيات المخولة لكل إدارة أو فرع من فروع أجهزة الدولة، إلى أن الطابع الأبوى ينفذ من خلال هذه القوانين والقرارات فيشجب الاستثناء القاعدة عن طريق الوساطات والعلاقات العائلية. ويرى أن هذه الظاهرة الاجتماعية فى الإدارة البروقراطية يمكن تعميمها على كل مجتمعات مصر (الرميحى، ١٩٧٦، ١٤).

والحقيقة أن هذا النمط الإدارى، الخاص جداً، يتعارض بل يتناقض مع جهود البحث العلمى ويعرقلها، فالمركزية وعدم تفويض السلطات الإدارية، والتدخل فى الأمور العلمية التفصيلية، ونشر الخوف والقلق وعدم الأمان العلمى يسبب المزيد من الإحباطات، التى تقود إلى حجب قدرات العلماء الاجتماعيون ومصادرة حرياتهم وإبداعاتهم. وتزداد التداعيات السلبية لهذا النمط الإدارى السائد فى بعض الجامعات المصرية، عندما يقترن بتطبيق القوانين والقواعد والأساليب الإدارية الحكومية. فالبحث العلمى "كائن حساس" يطمح دائماً إلى الحرية، والبيروقراطية فى حين أن "البدوقراطية" بمثابة قفص من حديد يقيد هذه الحرية، وتقود إلى مزيد من التضارب نتيجة تعدد السلطات والمستويات الإدارية وغير الإدارية، المسؤولة عن البحث العلمى، فيتصاعد الصراع وتكبت الحريات الأكاديمية، وينصرف الباحثين عن بحوثهم وعلمهم الفركى، كما تتسرب قيم سلبية تتناقض مع القيم العلمية الأصلية. وفى مثل هذا المناخ غير الصحى يتقلص مفهوم "العشيرة العلمية" ويسود مفهوم "الأنوية" وتشتعل "المنافسة" بين الزملاء، ليس من أجل مزيد من الارتقاء بالعلم والبحث العلمى ولكن من أجل الحصول على إرضاء القائمين على إدارة العلم وأصحاب القرار فيه.

وقد أظهرت دراستنا أنه توجد فى عدد من الجامعات المصرية والعربية نماذج متفاوته من هذه الظاهرة، يصحبها تأثير من جانب السلطات الإدارية على مستوى القسم أو الكلية أو الجامعة على حركة البحث العلمى للعلماء وخاصة ما يتصل باختيار موضوعات بحوث معينة أو نشر نتائجها، أو فيما يختص بالتعاون مع أقسام مناظرة أو ما يتصل بشراء أجهزة للبحوث، بل هناك أكثر من ذلك تدخل فى توزيع العمل داخل الأقسام العلمية لخدمة مصالح معينة (توق وزاهر، ١٩٨٨، ٢٥٠-٢٥١).

٦- غياب التخطيط العلمى الاستراتيجى:

كما تكشف من قبل، فإن السياسات العلمية المتاحة الآن هى سياسات للمؤسسات أكثر منها سياسات للدول، وعليه، ففى غياب سياسة علمية رشيدة مرتبطة بسياسات التنمية محلياً وإقليمياً لابد أن تتراجع الاستراتيجيات والخطط العلمية لتصبح مجرد عملية برمجة لأنشطة ومشروعات بحثية محدودة أو جزئية، ومبعثرة ومكررة وإذا وجد التخطيط للعلم والبحث أو استراتيجيات علمية فرعية، فإنها تكون خطية مرتكزة على حسابات إحصائية بحته، تتمشى مع ظروف الطلب أو محاولة لتدبير تعويض النقص فى الموارد والامكانات. كما أنها تكون أحادية التوجه، بمعنى أنها لا تعتمد على بدائل متنوعة تتفق وطبيعة الظروف والامكانات. كذلك فإنها "استراتيجية للتسيير وليست للتطوير"، وهى تصمم دون معرفة كافية بالاحتياجات الأساسية للعمل فتأتى فوقية منعزلة عن مجتمعها. كما أنها أى الاستراتيجيات العلمية، لا تزيد عن خطة

قصيرة الأجل ولا تتضمن أكثر من "مجرد قائمة بأبحاث أو دراسات وأنشطة متصلة بها مثل الحلقات الدراسية والدورات التدريبية. وقد تترجم هذه البحوث والدراسات والأنشطة، كل على إنفراد إلى خطط تنفيذية أكثر تفصيلاً قبيل البدء بالتنفيذ بالفعل" (الغنام، ١٩٨٣، ٤٧-٤٨) والأخطر من هذا كله هو أن هذه الاستراتيجيات لا تستند إلى رؤى استراتيجية أو مستقبلية وهو راجع إلى غياب مفهوم التخطيط العلمى الاستراتيجى طويل المدى لدى القائمين على المؤسسات الأكاديمية والبحثية وقد أكدت دراسات إمبريقية عددية هذا الغياب لمفهوم التخطيط الاستراتيجى لدى مديرى ورؤساء الجامعات (السنبل وعبد الجواد، ١٩٩٣، ١٤٠، ١٩٥).

٧-ضعف القدرة على استقطاب المجتمع المدنى~~٧-ضعف قدرة على استقطاب المجتمع المدنى~~

وهذه ظاهرة أشرنا إليها من قبل، وهى راجعة بشكل أساسى إلى تواضع الدور الذى يقوم به البحث العلمى الاجتماعى فى مجتمعه، مما أدى إلى عدم الثقة فيه وفى نتائجه، وإلى عزوف المجتمع المدنى عن الاستفادة منه.

إذا فهناك فجوة كبيرة لا يمكن تجاهلها بين مؤسسات البحث العلمى الاجتماعى، خاصة الجامعات ومراكز البحوث التابعة لها، وبين تنظيمات المجتمع الأهلى (أو المدنى) من جمعيات ونقابات وروابط واتحادات وأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط. فالبحث العلمى الاجتماعى المصرى يسير بمفرده فالحكومة لا تمنحه سوى أقل القليل ومجتمعه المدنى لا يثق فيه ولا يساهم فى تمويله إما لعدم ثقته فيه أو لأنه جاهل بالإمكانات والأدوار الرائدة التى يمكن للبحث الاجتماعى أن يقوم بها من أجل تحقيق الرقى الاجتماعى والحضارى، وهذا سببه ضعف الثقافة العلمية كما سبق وأشرنا.

وعموماً، فإننا لا نجد إسهاماً حقيقياً من جانب المجتمع فى حركة البحث العلمى الاجتماعى على أى صورة مادية أو تنظيمية أو الرأى والشورى.

وعموماً فإنه إذا كانت مؤسسات المجتمع هى المسؤولة بدرجة كبيرة عن مشاركة الجامعات فى القيام ببحوث تتصل بقضايا مجتمعية، فإنه من المهم، من الناحية المقابلة، التأكيد على المسؤولية المشتركة بين الجامعات وقطاعات المجتمع المدنى. وإن كان عمداء الكليات يؤكدون على أن "مؤسسات المجتمع لا تلجأ فى العادة إلى كليات الجامعة النظرية تطلب بحث موضوع يخصها أو مشكلة تواجهها. وتتراوح نسبة هذه السلبية بين الكليات فى الدول المعنية بين ٣٣,٥% - ٨٠%، وأن موقف مؤسسات المجتمع من الكليات العلمية فى هذا المجال أفضل قليلاً من موقفها من الكليات النظرية" (السنبل وزميله، ١٩٩٣، ١٩٧).

والحقيقة أن قدرة البحث الاجتماعى فى الجامعة على استقطاب قطاعات المجتمع المدنى نحوه ضعيفة للغاية كما تبينا، لأسباب قد يرجع بعضها إلى المجتمع، لكن أغلبها يسأل عنه البحث الاجتماعى الجامعى نفسه. فما يقدمه من إسهامات محدود للغاية، كما أن تسويق البحث الاجتماعى محدود وتقليدى، وبالمثل فإن دور البحث الاجتماعى فى تنوير الرأى العام ثقافياً وعلمياً، وتربيته على تقدير العلم والعلماء يحتاج إلى المزيد والمزيد. لذا، فمن المهم أن نبحث أسباب ضعف قدرة مؤسسات البحث الاجتماعى على جذب المجتمع العربى وتنمية نفسه من هذا البحث.

الخلاصة:

يكشف لنا العرض السابق، عن النتائج وحقائق فحواها – فى التحليل النهائى – هو أن البحث العلمى الاجتماعى غير مؤهل للكشف عن "الخلل فى الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الذى يحول دون حصول المجتمع على حقوقه الاجتماعية" (صالح، ١٩٩٠، ٥٣). وهذا يجعلنا نوجه أصابع الاتهام إلى هذا البحث، رغم إدراكنا بأن القصور فى دوره

مرتبط بالأساس بوضعية مجتمعية مؤثرة، ولكنها غير متحمسة للبحث وغير متعاطفة معه ومع نتائجه، والجزء التالى يحاول أن يتصدى لهذه النتيجة ويضع مسارات لتعزيز دور البحث الاجتماعى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المصرية.

مستقبل البحث الإجتماعى: سيناريوهات متوقعة ملامح

محددات أساسية:

يجمل بنا إذا كنا بصدد رسم ملامح، الصورة المستقبلية للبحث العلمى الاجتماعى، أن نعيد النظر فيما قدمناه من تحليل موجز لواقع المنظومة المجتمعية والأكاديمية لهذا البحث، وأن نسعى نحو إعادة ما تناثر من نتائج فى الصفحات السابقة، والتحرك نحو رؤية مجاوزة تمهد السبيل لفهم أعماق وأشمل لهذا البحث الاجتماعى والتخطيط له ولمستقبله.

والحقيقة أن رسم صورة مستقبلية للبحث العلمى ينبغى ألا يفقد اتصاله بما يحدث فى مجتمعه من أهداف وسياسات عليا تنموية، وبما يمتلكه هذا المجتمع من موارد (بشرية ومادية ومعنوية)، وما يحتويه من أنساق وعلاقات وقدرات على تحقيق الأهداف. كما أن رسم هذه الصورة يستلزم بالضرورة تشخيصاً تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لهذا المجتمع، وذلك فى إطار فهم لتحديات السياق الحضارى والدولى المؤثر. وأن نعتمد فى عملنا هذا على تشكيله ملائمة من التقنيات المستقبلية المعاونة.

ولما كانت حدود هذه المقالة، والمساحة المتاحة لها لا تسمح بمثل هذا العمل العلمى الضخم، فإننا سوف نعول على اقتراح ملامح لسيناريوهات تمثل بدائل متوقعة تزودنا بسياق مجتمعى وأكاديمى وبحثى مؤقت يقوم على وصف افتراضى لشكل المجتمع والبحث الاجتماعى فى علاقة أحدهما بالآخر.

وقبل أن نتقدم بعرض ملامح هذه البدائل، ينبغى الإشارة إلى النقاط الأساسية التالية:

النقطة الأولى: أن أهداف العلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى لا يمكن أن تنفصل عن أهداف التنمية الاجتماعية فى مجتمعها.. وتصبح مهمة العلم والبحث الاجتماعيين السعى نحو تحقيق هذه الأهداف وترجمتها إلى حيز الواقع. وهذا يقتضى بالضرورة أن تكون هناك سياسة (أو فلسفة) علمية موجهة للعلم والبحث العملى فى المجتمع، تنظمه وتقود حركته التنموية هذه على خط المستقبل، وأن غياب مثل هذه السياسة العلمية من شأنه أن يربك البحث الاجتماعى ويشتته، وبالتالى (يؤثر سلباً) فى الفعل الاجتماعى، وهو الأمر الذى أوضحته الصفحات السابقة. لذا فمن الأهمية بمكان، الاتفاق على ملامح هذه السياسة فى أسرع وقت ممكن وتحديد استراتيجياتها التنفيذية، وذلك قبل الإقدام على أى فعل تخطيطى أو استراتيجى.

النقطة الثانية: إنه فى الضرورى أن نبدأ من الآن فصاعداً فى التفكير الجاد لمستقبل البحث العلمى عامة، والاجتماعى خاصة، ليس فقط باعتباره (الحد القاطع) فى مجتمع المستقبل، بل أيضاً تجنباً للأزمات التى ستمر بالنظم المجتمعية والأكاديمية، ولكى لا نجد أنفسنا فجأة مضطرين لإحداث تغييرات لا مفر منها فى منظومة البحث العلمى دون سابق تخطيط.

ويقتضى هذا أن تتوافر لدينا دراسات عديدة ومتنوعة عن التطورات المتوقعة فى المستقبل بشكل عام، وفى مجالات البحث العلمى الاجتماعى بوجه خاص، حيث يتسارع إيقاع التغيير فيها لدرجة كبيرة. ومن هنا فإننا إذا لم نبدأ من الآن فى عملية التخطيط الاستراتيجى للبحث الاجتماعى، حيث ما يزال أمامنا فرصة للاختيار بين بدائل القرارات المستقبلية، فسوف لا تكون لدينا غداً تلك القدرة على الاختيار الواسع للقرارات، وسيفرض التغيير نفسه علينا وعلى البحث

العلمى الاجتماعى. وبالتالى فإن الاستعداد من الآن "بالتخطيط الاستراتيجى" معناه توسيع دوائر اختيارنا الاجتماعى والأخلاقى والعلمى.

النقطة الأخيرة: أننا نحذر من خطورة السعى للتغيير لمجرد التغيير فقط، ولمجرد إثبات أن المسؤولين عن الإدارة الجامعية المصرية "مبتكرون" و"تقدميون"، لأن مثل هذا الفعل سيكون "أغلى الأثمان"، باعتباره لن يفعل شيئاً، وسيؤدى إلى نفس النتيجة السيئة، التى تسد الطريق أمام ابتكارات وإبداعات جديدة كان يمكن لها أن تكون ذات فاعلية أكبر فى التغيير المقصود. ومن المهم فى هذا الجانب أن يكون التغيير (بنائياً مؤسسياً) وله وظائفه، البحثية والأكاديمية والتنموية والحضارية.

ولعل الوعى بحدود النقاط السابقة يدخلنا فى الجدلية الآتية:

هل البحث العلمى الاجتماعى المصرى قادر بوضعيته الراهنة – على مباشرة دور مستقبلى فاعل فى تنمية مجتمعه والارتقاء بنوعية الحياة على أرضه، أم أنه يستحيل عليه (أى البحث الاجتماعى) أن يحرز تقدماً فى هذا الشأن فى ظل هذه الوضعية؟

هذه الجدلية بهذا الشكل تطرح تحدياً للبحث الاجتماعى، وتهديداً لبقائه. وتعلمنا الأدبيات أنه ليس أمام النظم (أو الأنساق) المادية أو البيولوجية أو الاجتماعية من وسيلة ناجعة للمحافظة على بقائها إذا تعرض لمخاطر أو تهديدات، إلا أن تتبع أسلوباً من ثلاثة أساليب: إما إعادة التأقلم (أو التكييف) مع التحديات والمستجدات التى مثل هذه المخاطر، أو إعادة التوزيع. وفى حالة إخفاق التكيف وإعادة التوزيع فليس أمامها سوى إمكانية واحدة هى: التحول الجذرى، الذى يعنى استمرارها لمواجهة هذه التحديات والمخاطر.

وترسم لنا الأساليب الثلاثة السابقة، مسارات أو مسالك يستطيع البحث العلمى الاجتماعى فى مصر أن يقتفى أثرها. فهو إما أن يتكيف مع المستجدات الجديدة، بمخاطرها وفرصها، عن طريق إعادة أقلمة نفسه معها، بإدخال بعض التعديلات الجزئية على مدخلاته وعملياته، وهذا أضعف الحلول. وإما أن يطور من قدراه ويعيد توزيع مدخلاته وعملياته وكافة موارده، ويدخل إصلاحات أساسية على بنيته وأهدافه، سعياً نحو تجويد نتائجه وتوظيفها بشكل فاعل. وإما أن يتخذ مسلكاً "تحولياً بنائياً" بشكل يجعله قادراً على استيعاب التحديات وقيادتها على نحو يجنبه كافة المخاطر ويجعله يستثمر كل الفرص المتاحة أمامه.

إذن صورة البحث الاجتماعى المصرى تتوقف على الاختيار من بين هذه البدائل الأساسية، بالإضافة إلى بديل "الإيقاع الحالى". وبالطبع هناك بدائل أخرى متعددة، على أننا سوف نركز على أهم السيناريوهات المتوقعة من وجهة نظرنا.

أولاً: سيناريو الإيقاع الحالى (الاتجاهى):

ستؤدى استمرارية الأنماط التنموية والاتجاهات العلمية السائدة فى مصر إلى إنكشاف قطرى أمام العلم والثورة العلمية، وحدوث اختراقات وتبعية علمية للخارج، مع تراجع فى عوائد البحث العلمى الاجتماعى سبق أن أوضحنا بعضها.

وعليه، فإن هذا السيناريو هو أكثر البدائل المطروحة تكلفة على الإطلاق، اجتماعياً وتنموياً، حيث أن العائد منه متواضع للغاية. لذا، فإن الإصرار عليه معناه إضعاف متعمد لقدرة نظم البحث الاجتماعى على الوفاء بأهداف التنمية الاجتماعية المصرية وتحقيق سياسات الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، كما يعتبر تكريساً واضحاً للتوجهات العلمية القطرية المنكفئة على ذاتها. وبالتالى فمن المتوقع أن يستمر عجز العلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى فى ظل هذا

السيناريو عن إعطاء حركة المجتمع المصرى مفاهيم وتبريرات اجتماعية وسياسية. هذا العجز الذى تجسده الخطايا السبع التى سبق لنا الإشارة إليها بالتفصيل، فما أعظمه من هدر.

ثانياً: السيناريو الإصلاحى

وهو يمثل بديل عبارة عن مزيج من "التكيف" و"إعادة التوزيع". ويتميز هذا السيناريو بما يلى:

- توجه تنموى واضح نحو "التنمية البشرية المستدامة"، يعتمد بدرجة كبيرة على الذات والتعاون العربى المتبادل، مع انفتاح أقل على الخارج.
- عناية خاصة من جانب "السياسات العامة" للدولة لدعم "السياسات الاجتماعية"، وإعلاء مكانة "الفعل الاجتماعى" (التعليمى والصحى والثقافى والأسرى والرعاية الاجتماعية والعمل .... إلخ) فى إطار نموذج التنمية الاجتماعية المحتذى، وتقوية الوعى به، وتحريك التفكير والعمل بشأنه من قبل الرأى العام المصرى.
- مزيد من الربط بين البحث العلمى والسياسات التعليمية وسياسات التشغيل والعمالة، خاصة، والواقع الاجتماعى والاقتصادى عامة، حتى لا يحدث انسلاخ عن هذا الواقع، ولتوظيف نتائج هذا البحث الاجتماعى توظيفاً مثمراً وتعظيم العائد منه. الأمر الذى يقود إلى استعادة البحث الاجتماعى لهيبته النسبية، ودوره فى تحفيز المواطن للمشاركة المجتمعية، وحل مشكلاته، وتأكيد هويته العقائدية الإسلامية والوطنية والقومية والكونية.
- تعظيم مشاركة المجتمع المدنى فى العلم والبحث العملى الاجتماعى، فكراً، وتمويلاً، وتنظيماً، واستخداماً.
- توسيع دائرة التقويم الاجتماعى والتكنولوجى لحركة البحث العلمى المصرى، وتدارس دور البيئات المجتمعية والأكاديمية والشخصية والمهنية المؤثرة فيها، والتعرف على معوقات البحث العلمى بكافة أشكالها. مع السعى لوضع معايير للأداء البحثى للمشتغلين بالبحث العلمى عامة والبحث الاجتماعى خاصة، مع إزالة كل المعوقات (التشريعية والقانونية) التى تعوق حركة البحث العلمى وتتاسب عصراً مضى، والعمل على تيسير الاتصالات العلمية وسبل الحصول على البيانات والمعلومات، وإفساح المزيد من الحريات المسؤولة للبحاث والعلماء.
- حدوث إصلاح إدارى يغشى كافة مؤسسات المجتمع، ويقود إلى إيداع إدارى ترتفع بمقتضاه فاعلية إدارة المؤسسات البحثية وتسودها مبادئ "الرشادة والأمثلية" مما يقلل من ضياع الطاقات وهدر الإمكانات.
- انخفاض ملحوظ فى معدلات وصور الأمية) عامة، وأمية المرأة خاصة، مع إفساح المجال لإدماج اجتماعى للمرأة، وزيادة نسب مشاركتها فى أنشطة القطاعات الانتاجية عامة، والأنشطة العلمة والبحثية خاصة.
- تعاظم دور العلم والتكنولوجيا وإعلاء مكانتهم فى الأجندة السياسية والاجتماعية، مما يترتب عليه ارتفاع فى المخصصات المالية للبحوث والتطوير إلى حدود ١-٢% من الدخل القومى الإجمالى. والسعى نحو تحديد أولويات بحثية فى ضوء الثوابت المجتمعية: الدين – اللغة – الانتماء – العلم والانتاج.
- إعادة النظر فى التراث العربى الإسلامى وتجليته للدفاع عن الذات العربية فى مواجهة التحديات الخارجية، وتوظيف ثوابته وفواعله فى إنهاض الواقع المصرى والعربى، وتحقيق الانتساب إليه والاعتزاز به مع تبلور دور تفعيلى للإسلام فى ظل ديمقراطية تسمح بالشورى والتعددية.
- الارتقاء بكفاية مؤسسات التعليم، العام والجامعى، ومراكز البحوث، الداخلية والخارجية، وإنماج نماذج وصيغ جديدة وفعالة لهذه المؤسسات، مع السعى لتطوير مناهج التعليم، العام والجامعى، بحيث تصبح أكثر قدرة على التعبير عن خصوصية مجتمعها المصرى بهمومه ومشكلاته واحتياجاته وطموحاته، وزيادة الانفتاح على العالم وثقافاته وخبراته، وتدريب الباحث

العلميين على التعامل مع الثورة الصناعية الثالثة ومنجزاتها مع تبصيرهم بآثارها الاجتماعية وتطبيقاتها. مع زيادة التوسع فى الدراسات العليا الاجتماعية لتخريج أعداد أكبر من البحاث. ولكن، لا نتوقع مع كل هذه المحاولات للإصلاح (والترقيع أيضاً) أن تحقق مؤسسات البحث الاجتماعى أهداف التنمية الاجتماعية على النحو الأمثل لتعاظم قوى التغيير القادمة مع إرهاصات القرن الحادى والعشرين، وبالتالى فإن وضعية البحث الاجتماعى داخل هذا السيناريو الإصلاحى، رغم التراجع النسبى فى تعبيته الخارجية، ستظل غير قادرة على مواجه الإشكاليات المركبة الكامنة فى صميم البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية، مثل مشكلات العمالة الوافدة وحدود استخدامها، والتطلعات الاستهلاكية للمواطنين، والغزو الثقافى والإعلامى وما يصاحبها من اختلالات قيمية عميقة، وقضايا جرائم الأحداث، وتعاطى المخدرات، ومشاكل تدنى الانتاجية، وظاهرة تراجع مهارات العمل المنتج، والتفكك الأسرى ومشكلاته، وسيطرة الإدارة "البيروقراطية" الممزوجة بالبيروقراطية الحكومية وأشكالها. فكل هذه المشكلات تحتاج إلى "حلول بنائية" يصعب على البحث الاجتماعى وحدة أن يقوم بها فى إطار هذا السيناريو، لافتقاده إلى "الكتلة الحرجة" من العلماء والسلطة، والفكر المستقل، والمؤسسات التى تسانده؛ أكاديمية ومجتمعية. وإن كان البحث الاجتماعى فى ظل هذا السيناريو سيكون قادراً، فى أضيق الحدود، على توليد نتائج إيجابية يمكن توظيفها اجتماعياً وتنموياً فى إطار منطلقات اجتماعية – سياسية أكثر منها اقتصادية – سياسية. كما سيكون هذا البحث مستعداً – على الأقل لاستيعاب التحديات العالمية والتكيف معها وتوجيهها. قدر المستطاع – نحو أهدافه.

ثالثاً: سيناريو التحولات:

هذا السيناريو لا يتجنب فقط مثالب السيناريوهات السابقة ويعظم فوائدها، بل يتجاوزها سعياً نحو بلورة علم اجتماعى مستقل ومنتمى، وبحث علمى اجتماعى، موظف مجتمعياً وإبداعياً، وقادر على التعامل بندية مع المنظومة الكونية فى عالم القرن القادم. وبالتالى فهذا السيناريو يعتمد على إعلاء للبحث العلمى والتكنولوجى وجعله القطاع الرائد لعملية التنمية البشرية المستدامة، حيث يقوم البحث الاجتماعى خاصة ضمن هذا السيناريو بدور إبداعى تقدمى يتجاوز بكثير أية أدوار تطويرية أو تكيفية أو إصلاحية. فأهم ما يعنيه تنمية الإبداع الاجتماعى والثقافى، وإعداد المواطن المصرى المبدع، والمؤهل للمشاركة فى صنع مستقبله؛ قطره وإقليمه وأمته. والمشارك بإيجابية فى العطاء الإنسانى الكونى. وفى هذا السياق سوف يتميز هذا السيناريو بالملامح التالية:

- التزام سياسى كامل بالعلم والبحث العلمى ضمن سياسات علمية مستقرة، مع دعم مالى لكافة البرامج والأنشطة العلمية، بحيث تصل مخصصات البحث العلمى إلى ٢-٣% من الناتج القومى الإجمالى. مع تخصيص ميزانيات محددة للبحث العلمى للجامعات ولمراكز البحوث تفى بمتطلباتها الحقيقية.
- التركيز على نوعية التعليم وجودته والارتقاء بعوائده المتنوعة، مع جعله قادراً على اكتشاف المبدعين منذ الصغر، بتغيير الأنماط القائمة وإحلال صيغ تركز على تحريك مواهب الأفراد وتشجيع مبادراتهم وذكائهم وقدراتهم البحثية والنقدية، بحيث يكونوا قادرين على مواجهة متطلبات الحاضر وقيادة متغيرات المستقبل.
- تحول الجامعات من مجرد (جامعة University) إلى جامعة (شاملة متنوعة Multiversity) ومن شاملة متنوعة إلى (عديدة التنوع Megaversity)، ومن عديدة التنوع إلى جامعة استثمارية لتسويق البحوث. وكل هذه التحولات ستقضى تخلياً عن التقسيمات الجامعية التقليدية بين العلوم والتى ما عادت تستجيب للاحتياجات الاجتماعية لبنى البشر. كما ستنشأ مراكز مصرية رائدة للتميز والتفوق البحى والعلمى (Centers of Excellence) وسوف تقدم هذه المراكز المتميزة

امكانات أوسع للحركة البحثية المتصلة بالمجتمع، حيث تقوم على صيغ تنظيمية مرنة، ومدارة بطرق إدارية مبدعة تعمل للتطوير وليس للتسيير، كما أنها ستضع خرائط بحثية متكاملة للمشكلات المجتمعية الناتجة عن التداعيات السلبية للتغير التكنولوجي والاجتماعي والثقافي، وستوفر الكوادر والمجموعات البشرية المؤهلة والكفيلة بالهجوم المباشر على هذه المشكلات من خلال اقترابات بحثية بينية، ووفق برامج محددة فى إطار السياسة العلمية لكل دولة، وبما لا يتعارض مع الاستراتيجية العلمية الإقليمية. فتركيزها سيكون بحوث (العلم الكبير Big Science) مع السماح بعض الوقت لبحوث (العلم الصغير Little Science) مما سيقدم عوناً حقيقياً وفعلياً لصناع السياسات الاجتماعية والعامة ومتخذى القرار بشأنها. وسيترتب على كل هذا ارتفاع ملحوظ فى كم وكيف العلم والعلماء على نحو يسهم فى التراث العالمى الاجتماعى، وتبلور واضح للعشائر العلمية وزيادة فرص تواصلها وتحاورها، ووضع معايير واضحة لتقويم أدائها حتى لا تحدث مبالغات أو تضخيم فى نتائج هذا الأداء أو التقليل منه.

- القضاء على الأمية تقريباً، وتبلور المجتمع "المعلم دائم التعلم مدى الحياة" وشيوع الثقافة العلمية التى تيسر للأفراد متابعة نتائج البحث العلمى الاجتماعى دون مقاومة داخلية ضدة وضد أفكاره ونتائجه.
- وضع سياسة علمية مصرية موحدة للبحث العلمى والتكنولوجيا تتولاها وزارة مركزية للبحث العلمى والتكنولوجيا. ومن الأهمية بمكان التذكير بأن مثل هذا السيناريو الإبداعى سيتضمن فى نفس الوقت بعض البقايا المتخلفة عن السيناريوهات السابقة، لذا، فيمكن أن تكون هناك بعض التأثيرات المعاكسة فى بعض الأحيان ولكنها لن تؤثر بعمق فى المسيرة الرائدة للبحث الاجتماعى عبر هذا السيناريو.

الخاتمـــة

فى خاتمة هذه الدراسة لابد من التذكير بأن عوائد البحث العلمى الاجتماعى إما أن تكون عوائد إيجابية أو عوائد سلبية. فالعائد الإيجابى للبحث الإيجابى هو الذى يجعله يبحث فى قضايا ومشكلات حقيقية للإنسان والمجتمع المصرى واحتياجاتهم وسبل الارتقاء بالحياة المصرية، ويعمل على المزواجة الفاعلة بين التراث والحاضر والمستقبل مع دعم الفهم المستنير للدين ولدوره الاجتماعى. كذلك فإن البحث الاجتماعى الإيجابى هو الذى يساعد على رع معدلات الأداء والإنتاجية للمؤسسات المجتمعية، ويحمى لغة مصر من التآكل، ويقوى إنمائه إلى أرضه ووطنه وعروبته، ويخلصه من القبلية والعشائرية، الاجتماعية والفكرية، ويوسع دائرة التفكير العلمى والنقدى، ويدعم الأنساق الاجتماعية ويحقق العدالة، ويوظف خبراته فى تأكيد حقوق الإنسان وينمى قدراته وذكائه وعمله ليرتاد القرن الحادى والعشرين وهو قادر على المشاركة الفعالة فى الحضارة الكونية.

أما العائد السلبى للبحث الاجتماعى فيتمثل فى قدرته على تكريس المحلية والقبلية، وتقزيم الشخصية القومية المصرية، وإبعاده عن واقعه وعن مشكلاته وهمومه، ودعم القطيعة بينه وبين مجتمعه وأمته، وبينه وبين حضارته، ويجعله غير قادر على اقتحام القرن القادم وهو مزود بالمهارات التى تؤهله للإضافة فيبقى على الهامش باستمرار. وفى هذه الحدود لابد أن نتوقف عند السيناريوهات التى عرضناها باعتبارها ترسم ملامح الطريق للبحث العلمى الاجتماعى المصرى الإيجابى كى يخرج من أزمته ويعظم عوائده ويوظف نتائجه. فهذه السيناريوهات فى صورة المتفردة، نماذج شبه نقيه لحالات مفترضة لتجويد صورة المستقبل للبحث العلمى الاجتماعى المصرى، والتى يستحيل أن تتواجد بمفردها فى الواقع باعتبار التداخلات المستمرة بينها حركياً وتطبيقياً. لذا، فهناك احتمالات لسيناريوهات ممكنة تتحرك بين هذه السيناريوهات الثلاثة. ولما كانت المساحة المتاحة لا تسمح بالاستغراق فى رسم ملامح هذه السيناريوهات الممكنة أو

إحداها، فإننا سوف نشير هنا فقط إلى مجموعة من الأسس والمعايير التى تضمن الارتقـاء بصـورة البحـث العلمـى الاجتماعى، أياً كان السيناريو الذى يحتويها، عدا سيناريو الإيقاع الحالى بالطبع لأنه غير مستعد أساساً لاحتوائهـا وهـذه الأسس هى ضرورة:

- **الانتقال، فى وظيفته**، من إعادة تكريس الواقع إلى نقده وإعادة بنائه على أسس مغايرة تتناسب مع طبيعة التحولات الكونية الكاسحة. وأن ينتقل فى أهدافه، من تكريس التشرذم البحثى القطرى إلى توحيد الفكر والبحث الاجتماعى المصـرى، وأن يتولى نشر نتائج بحثه ويوظفها مجتمعياً.
- **الانتقال فى طبيعته**، من استهلاك الفكر العالمى إلى توليد معارف ونظريات تتسم بالخصوصية.
- **الانتقال فى موضوعاته**، من المشكلات القضايا التقليدية والمهمشة إلى بؤرة القضـايا والمسـائل المجتمعيـة الحيويـة والساخنة.
- **الانتقال فى حدوده**، من بحوث "العلم الصغير" المجزأة إلى بحوث "العلم الكبير" ذات العوائـد الاجتماعيـة والسياسـية المؤثرة.
- **الانتقال فى منهجيته**، من التشرذم العلمى التخصصى إلى الشبكية والبينية العلمية، ومن الرصد والوصف إلى التفسـير والنقد والإبداع.
- **الانتقال فى إدارته وتخطيطه**، من "البيروقراطية الحكومية" إلى بيروقراطية مرنة مبدعة، ومن البرامج المرتجلة والمبعثرة إلى التخطيط الاستراتيجى، الذى يستبدل استراتيجيات (رد الفعل) (Reactive Strategies) إلى التخطيط لمجابهة الفعل (قبل حدوثه) (Preactive Strategies).

نخلص إلى أنه ينبغى على البحث العلمى الاجتماعى أن ينتقل فوراً من أبراجه العاجية الرغدة ليواجهه قدره مع تحديات الإنسان المصرى والمجتمع المصرى والتنمية المصرية، وأن يرتفع بعوائده الإيجابية ويحجم من عوائده السلبية. ولا يمكن تخيل تحقيق هذه المهمات والأهداف النبيلة بمجرد ذكرها بل يقتضى الأمر مزيداً مـن الدراسـة والتمحـيص واستشراف صور المستقبل العالمى والعربى والمصرى والقطرى والعلمى. كما يستدعى أكثر من ذلك **حقـن المجتمـع المصرى من القمة إلى القاع بوعى مستقبلى اجتماعى جديدة، كما يقول "توفلر" فـالتراخى إزاء هـو بمثابـة انتحـار جماعى. وفى خاتمة الخاتمة، فإنه على أن أسعى وليس علىّ إدراك النجاح، وأرجـو أن تسـيطر علـى الأكـاديميين والمثقفين ومسئولى الإدارة الجامعية المصرية هذه الروح أيضاً.**

والله المستعان والهادى إلى سواء السبيل،،،